جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

دور الاستثمار في ترقية القطاع السياحي دراسة حالة - مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة: تحت اشراف الأستاذ:

تواتي سمية بوظراف جيلالي

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر-ب-	جامعة مستغانم
مقررا	بوظراف الجلالي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الله	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم
مدعو	مقراد عبد الله	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2017/2018

الإهداء

إلى والدتي رحمها الله .

إلى والدي الذي رباني على الصبر و طلب العلم.

إلى أخواتي وأخي .

إلى كل صديقاتي و أصدقائي.

الشكر

الحمِد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتوجه بشكري لله عز وجل الذي أنار لي الدرب، وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة .

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
الشكر	-
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار السياحي	6
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار	7
المطلب الأول: نظرة عامة للاستثمار	7
المطلب الثاني: الثاني : أنواع الاستثمار و أدواته	8
المطلب الثالث : مجالات الاستثمار، أهدافها ومخاطرها	11
المبحث الثاني:ماهية السياحة	15
المطلب الأول: تعريف وأهمية السياحة	15
المطلب الثاني:خصائص السياحة و مقوماتها	17
المطلب الثالث :أنواع ومستويات السياحة والعوامل المؤثرة على النشاط السياحي	19
المبحث الثالث:الاستثمار السياحي	23
المطلب الأول:تعريف الاستثمار السياحي وخصائصه	23
المطلب الثاني :مجالات الاستثمار السياحي و أهدافه	25
المطلب الثالث:محددات نمو الاستثمار السياحي	28
الفصل الثاني: ترقية الاستثمار في القطاع السياحي	
المبحث الأول:واقع الاستثمار السياحي في الجزائر	34
المطلب الأول: مقومات الجذب السياحي الجزائري	34
المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي	37
المطلب الثالث: تمويل الاستثمارات السياحية	39
المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار السياحي	41
المطلب الأول:خصائص و أهمية الإستثمارات السياحية	41
المطلب الثاني:مزايا الاستثمار السياحي في الجزائر	42
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي	43
المبحث الثالث: العوائق الإدارية ،السياسية والاقتصادية للاستثمار السياحي	48
المطلب الأول: العوائق الإدارية	48
المطلب الثاني:العوائق السياسية	50
المطلب الثالث:العوائق الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية للاستثمار السياحي	51
الفصل الثالث:الاستثمار السياحي في ولاية مستغانم	
المبحث الأول: واقع السياحة في مستغانم	60
المطلب الأول: مقومات السياحية في ولاية مستغانم	60
المطلب الثاني: مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم	61

المطلب الثالث: الاستثمار السياحي بولاية مستغانم	62
المبحث الثاني: إمكانيات الاستثمار السياحي في مستغانم	66
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الولاية	66
المطلب الثاني:هياكل الإيواء والاستثمارات المرتقبة	72
المطلب الثالث: مقومات الطبيعية والمادية	74
خاتمة	81
قائمة المراجع	85

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01-02) عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاع المصرح بها في سنة 2015"	44
الجدول رقم (02-02) وضعية إنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر لسنتي 2013 و2014	45
الجدول رقم (03-02) تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي من 2005 إلى 2015 في الجزائر	46
الجدول رقم (04-02) إيرادات السياحة ونسب مساهمتها في الدخل الإجمالي من 2005 إلى 2015	47
الجدول رقم (05-02) معدل التضخم لفترة (2005-2015)	53
الجدول رقم (01-03) مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم	62
الجدول رقم (02-03) الشواطئ المسموحة للسباحة	66
الجدول رقم (03-03) الشواطئ الممنوعة للسباحة	68
الجدول رقم (04-03) منطقة التوسع السياحي	70
الجدول رقم (05-03) هياكل الإيواء	73
الجدول رقم (06-03)الاستثمارات المرتقبة	74
الجدول رقم (07-03) الشواطئ المسموحة للسباحة لموسم الاصطياف 2017	74
الجدول رقم (08-03) قائمة المؤسسات الفندقية المتواجدة على مستوى إقليم ولاية مستغانم أفـــــــريل	75
Projets achevees saison estival 2018	79
Tableau Recapilatif	80

قائمة الأشكال

الشكل رقم (01-01) كيفية قيام الشركة السياحية بربط عناصر الرحلات معا لتنظيم رحلات لتقديمها للسياح.	26

المقدمة

مقدمة

عرف الإنسان السياحة عبر مختلف التطور البشري، وهي تحتل مكانة أساسية في مختلف الدول في العصر الحالي وبصرف النظر عما إذا كانت دول متقدمة أو دول نامية، على اعتبار أن العديد منها تتوفر على القدرات الطبيعية والاقتصادية التي بإمكانها أن تشكل قاعدة لبناء قطاع سياحي يمكن أن تعتمد عليه في مداخلها، وأدى ذلك بهذه الدول إلى وضع استراتيجيات تنموية بغرض مساهمة السياحة للنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية كما تنبع أهمية السياحة من كونها قطاعا مرتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالعديد من القطاعات الأخرى التي تنتعش بانتعاش السياحة،كلا تنمو السياحة إلا بتوفر هذه القطاعات ونموها كقطاع النقل والمواصلات، قطاع الاتصالات ،قطاع الصناعات الحرفية ،وبالنظر إلى أهمية القطاع السياحي، ولما له من أهمية في المجالين الاقتصادي والتنموي في العديد من الدول، فهو موضوع اهتمام الباحثين وصانعي القرار والساهرين على تطويره، وأن هذه الأهمية في تزايد مستمر، لما للسياحة من انعكاسات على خزينة الدول،وبصفتها إحدى الدول التي تتوفر على كل العوامل الكفيلة بتطوير القطاع السياحي من طبيعية وبيئية واجتماعية وتنوع في التضاريس، فإن الجزائر تسعى من خلال برامجها الاقتصادية، أن تجعل من الساحة أحد القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وفي تنوع اقتصادها الذي يتوفر على كل الإمكانيات التي تؤهله ليتخلص من أن يظل يتوقف على النفط كمصدر وحيد، غير أن السياحة لا تزال تعترضها العديد من الصعوبات ،في ظل هذه المعطيات تبينت الجزائر إستراتيجية تنمية السياحة حتى عام 2015 وتحسن صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويف المنتج السياحي، وتسعى الجزائر بشكل مكتف للاستفادة من التجارب العالمية في السياحة كتجربة دول المغرب العربي بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب كندا وفرنسا وقد انطلقت العملية بالشروع في إنشاء بنك للاستثمار السياحي والشروع في إنجاز 80 فندقا، والحث على تعزيز الشراكة مع رواد السياحة في القطاعين العام والخاص محليا وإقليميا ودوليا، تهدف الإستراتيجية من جهة أخرى إلى أعضاء أهمية قصوى لدول صناعة السياحة في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة وخلق طفرة سياحية تدفع بالاقتصاد الوطني إلى تحقيق تنوع مصادر الثروة وتراهق السياسة الاقتصادية في هدى القطاع على توفير 120 ألف غرفة فندقية خلال العشر سنوات المقبلة عما أن كلفة تطوير القطاع تصل إلى 60 مليار دولار وتجدر الإشارة إلى عدم إغفال البعد الاجتماعي والإنساني لقطاع السياحة كعامل يقرب بين ثقافات الشعوب والمناطق والتعايش بين مختلف الأديان والقوميات والحضارات،ولعل الخطة السياحية الطموحة التي تقصد تنفيذها الجزائر، تندرج ضمن تحقيق أهداف بناء مقصد سياحي جديد بديل ومناقش على مستوى البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تهدف كذلك إلى الحد من تدفقات المواطنين نحو المقاصد السياحية العالمية الأخرى وبالخصوص دول الجوار، في هذا الصدد تمثل قضية تلبية الطلب الداخلي على المنتوج السياحي لإيقاف النزيف من الخروج في فصل العطل إلى دول الجوار. ولرفع جميع هذه التحديات يمثل توفير المال اللازم للنهوض بهذا القطاع أولى الأولويات ولعل تأثير التمويل الذي تُوفره البنوك يشكل الرافعة الأساسية،

هذا بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ أكثر من عشر سنوات وهذا من خلال إصدار قوانين تتماشى مع متطلبات المستثمرين في القطاع السياحي والعمل على منح تحفيزات مالية وجبائية لتشجيع الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي وتوفير العقار السياحي الذي يعتبر أكبر مشكل وعائق للمستثمرين، ولهذا قد تم تحديد مناطق التوسع السياحي واختيار قائمة المشارع المتعلقة بالمركبات السياحية والفندق والمناطق الترفيهية وغيرها.

في ضوء هذه الطموحات والتصورات ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

- **إشكالية البحث:**

✓ **ما مدى تأثير الاستثمار السياحي في ترقية القطاع السياحي ؟**

وبناءا على هذا السؤال طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار السياحي وما هي أهم أساسياته؟

- ما واقع الاستثمار السياحي في الجزائر؟

- ما هو واقع السياحة في مستغانم؟

- **فرضيات الدراسة**

وكإجابة عن التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية.

- الجزائر تعد من بين البلدان التي تتميز بطبيعة خاصة جعلتها محل اهتمام الباحثين و الرحالة العرب و الغرب.

- مستغانم من أهم المدن الساحلية بالجهة الغربية للجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام.

- **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة من أهمية أبعاد الإشكالية التي يعالجها من خلال البحث في:

- الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة ودور ترقيته عن طريق الاستثمارات.

-الحاجة إلى الاستثمار السياحي كضرورة لترقية السياحة الجزائرية وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني.

- **أهداف الدراسة**

انطلاقا من إشكالية البحث وأهميته فقد جاء ليحقق الأهداف التالية:

- إبراز أهم أساسيات الاستثمار السياحي .

- التعرف على واقع السياحة الجزائرية.

- دراسة السياحة في مستغانم .

- **منهجية البحث:**

تم الاعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي لغرض تحقيق أهداف الدراسة بحث قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني،و المنهج التحليلي في الفصل الثالث (التطبيقي).

- **صعوبات البحث:**

من خلال دراستنا للموضوع نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا، منها قلة المراجع المتخصصة بالقطاع السياحة في الجزائر، واستحالة الحصول على المعلومات والإحصائيات لواقع السياحة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من طرف الهيئات المكلفة التي تشرف وتسير القطاع السياحي في الجزائر.

- **هيكل البحث:**

للإجابة عن الإشكالية وبلوغ الهدف من البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

1-**الفصل الأول:** الإطار النظري للاستثمار السياحي

المبحث الأول:عموميات حول الاستثمار

المبحث الثاني:ماهية السياحة

المبحث الثالث: الاستثمار السياحي

2-**الفصل الثاني:** ترقية الاستثمار في القطاع السياحي

المبحث الأول: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار السياحي

المبحث الثالث: العوائق الإدارية ،السياسية والاقتصادية للاستثمار السياحي

3-**الفصل الثالث:** الاستثمار السياحي في ولاية مستغانم

المبحث الأول: واقع السياحة في مستغانم

المبحث الثاني: إمكانيات الاستثمار السياحي في مستغانم

الفصل الأول

الإطار النظري
للاستثمار السياحي

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، وهو الطريقة الناجحة لإنشاء ومضاعفة الثروات، وأمام تزايد أهمية ودور الاستثمار في الحياة الاقتصادية تسعى العديد من الدول للبحث عن الوسائل والآليات التي تسمح لها بالتأثير على الاستثمارات في المجال السياحي، قصد جذبها وتشجيعها وهذا عن طريق تطبيق سياسات مختلفة من شأنها أن تحقق مناخا مناسبا لها.

الجزائر وعلى الرغم من حيازتها على مقومات سياحية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا غير أن الأرقام المتعلقة بمؤشرات السياحة تؤشر إلى العكس، لهذا أظهرت السياسة الجزائرية اهتماما أكبر بالاستثمار في المجال السياحي من خلال سن العديد من القوانين لعّل أهمها هو قانون التنمية السياحية من خلال هذا الفصل إلى إعطاء لمحة عن الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة مع تبيان الإطار القانوني ومختلف المؤسسات المنظمة للاستثمار السياحي .

ومن هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول:عموميات حول الاستثمار

المبحث الثاني:ماهية السياحة

المبحث الثالث: الاستثمار السياحي

المبحث الأول:عموميات حول الاستثمار

الاستثمار بشكل عام يعتبر جزء هام من الاقتصاد، فقد كان محل دراسة منذ القدم ركزت عليه جل المدارس و المفكرين الاقتصاديين بمختلف توجهاتهم، و انتماءاتهم ، و حاولوا تقديم مفهوم الاستثمار فكان من الضروري تسليط الضوء على بعض المفاهيم.

المطلب الأول :نظرة عامة للاستثمار

❖ **تعريف الاستثمار و مفاهيمه**

1-تعريف الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال فتعريفها أخذ من الاقتصاديين الماليين في نهاية القرن التاسع و بداية القرن العشرين حيث نشأت من خلالها عدة تعاريف منها:

-يعرف الاستثمار بأنه اقتناء مال قصد الحصول على امتيازات مستمرة كالخدمات والنقود وهو تمييز بين الاستثمارات المنتجة التي ينتظر منها تحسين الأرباح كشراء آلات صناعية.

-حسب كيتر :يعرف الاستثمار بأنه الأموال المتخصصة لإنتاج الآلات و المعدات و المباني وكذلك الأموال المتخصصة كزيادة المخزون .

-الاستثمار هو التخلي عن الأموال أو جزء منها يمتلكها الفرد في الزمن الحاضر قصد الحصول على تدفقات مالية منها مستقبلا[1].

يختلف مفهوم الاستثمار في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية أو المحاسبية ، ولذلك سوف نميز ثلاث مفاهيم.

1-1المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على انه عبارة عن تلك الأموال التي تدفعها المؤسسة بهدف الحصول على إيرادات يمكنها من تحقيق أرباح مستقبلا.

1-2المفهوم المحاسبي للاستثمار:

الاستثمار من ناحية هذا المفهوم يمثل جميع الأصول المنقولة أو العقارات مادية أو معنوية تمت الحيازة عليها أو أنتجت من قبل المؤسسة، و التي تبقى بصفة دائمة في المؤسسة من أجل تحقيق النشاط الإنتاجي أو التجاري أو الخدماتي، و تسجل في الصنف الثاني في أصول الميزانية المحاسبية .[2]

[1] عمر توفيق ماضي،إدارة وجدولة المشاريع،الدارالجامعي،النشر الإسكندرية،طبعة2001،ص،15_16.
[2] علي حنفي،الإدارة المالية المعاصرة،ديوان المطبوعات الجامعية،1992،ص،223.

1-3المفهوم المالي للاستثمار:

الاستثمار هو كل نفقة منتجة بإمكانها تحقيق عوائد و إيرادات في المستقبل أو يؤدي إلى التقليص في النفقات على المدى البعيد.[1]

أهمية الاستثمار

يحظى الاستثمار بأهمية بالغة في جميع الدول لا يمكن أن يكون أكثر من أنه العمود الفقري أو الركيزة الأساسية لأي اقتصاد كان ، على اعتبار أن الأهمية تتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب المحيطة بالمجتمع كالجانب الاجتماعي

و الثقافي.

-يعطى الاستثمار للاقتصاد الوطني فرصة حقيقية للتنمية و ذلك من خلال توسيع السوق الداخلية.

-ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات ,ينتج فرصة التصدير ومنه توازن

الميزان التجاري هذا يرفع رصيد خزينة الدولة من العملة الصعبة.

-زيادة الاستثمار تؤدي إلى خلق مناصب شغل و بالتالي القضاء على البطالة.

المطلب الثاني : أنواع الاستثمار و أدواته

للاستثمار أنواع عدة نذكر منها نوعين :حقيقية ومالية.

❖ **الاستثمارات الحقيقية**

الاستثمارات الحقيقية لها علاقة بالطبيعة و البيئة و لها كيان مادي ملموس كالآلات و المعدات .....الخ تساهم بعد استخدامها في خلق منافع جديدة اقتصادية إما على شكل سلع أو خدمات.

1-الأصل الحقيقي:

يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية و تظهر على شكل خدمة أو سلعة.

إذ تعتبر جميع مجالات الاستثمار عدا الأوراق المالية استثمارات حقيقية يطلق عليها كذلك مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات أو مصطلح الاستثمار في غير الأوراق المالية.

ومن خصائص الأصول الحقيقية أن الاستثمار بها يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والمساهمة في تكوين رأس المال في البلد[2].

[1] مرجع السابق،ص،224.

[2] زيادة رمضان،مبادئ الاستثمار المادي والحقيقي،دار وائل للنشر،الجامعة الأردنية،طبعة2000،ص،16.

2-تقييم الاستثمار الحقيقي:

من أهم مشاكل الاستثمار الحقيقي نذكر:[1]

-ظاهرة عدم التجانس و ما ينتج عنها من صعوبة التقييم مما يزيد في درجة المخاطرة.

-نفقات النقل و التخزين و الصيانة (نفقات عالية).

-انخفاض السيولة الناتجة عن عدم وجود أسواق ثانوية لتداول هذه الأصول و أهم ميزة للاستثمار الحقيقي هي عنصر الأمان.

-ومن الأصناف التي يتم معالجتها في الاستثمار الحقيقي نذكر ما يلي:

2-1السلع كأداة للاستثمار:

هناك بعض السلع تتمتع بمزايا تجعلها صالحة للاستثمار بدرجة أن تنشأ بها أسواق متخصصة (بورصة) على بورصات الأوراق المالية ولذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة الذهب في لندن و القطن في نيويورك و البن في البرازيل...الخ.

-يتم التعامل في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى التعهدات المستخدمة وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار ،يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة وبتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

2-2العقار كأداة للاستثمار:

تمثل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار بشكلين هما مباشر وغير المباشر.[2]

2-3المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار:

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا لتنوع أنشطتها مابين تجاري وصناعي وزراعي، كما أن من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات.

وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية عائدا مقبولا مستمرا ، لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من أنسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر وهو يوفر أكبر قدر من الأمان.[3]

[1] مرجع السابق،ص،42_44.
[2] محمد مطر،إدارة الاستثمارات،الإطار النظري والتطبيقات،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع1999،ص،173_174.

[3] زياد رمضان ،مرجع سابق،ص،43_46.

❖ **الاستثمارات المالية**

يمكن تعريف الاستثمار المالي على أنه تكوين رأس مالي موجود أي شراء حصة في رأس مال أو حصة في قرض تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد بالحقوق الأخرى، التي تضمنها القوانين ذات العلاقة حيث تنتقل ملكية الأصل المالي من مالكه الأصلي إلى مالكه الجديد مع ما يوافق ذلك من رسوم وعمولات دون أن يضيف ذلك شيئا إلى ثروة البلد.

1-أدوات الاستثمار المالي:

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة ، حسب معايير مختلفة ومن أهم هذه المعايير معيار الأجل ومن خلالها يمكن تقسيم الأدوات الاستثمارية إلى أجلين رئيسيين :[1]

1-1-أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل:

- ✓ **القروض تحت الطلب :**هي قروض تصنفها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال وهي تحمل أسعار متدينة جدا أو مدتها قصيرة الأجل لا تتجاوز يومين أو يوم.
- ✓ **أذونات الخزينة :** تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين الراغبين فيها مثل البنوك وشركات التأمين وتستحق هذه الأوراق المالية في مدة نقل عن سنة تحمل عائدا متدينا لأنها تكاد تخلو من المخاطر لأن من صفاتهم عدم قابليتها للتداول و بالتالي المضاربة فهي سندات حكومية.
- ✓ **الأوراق التجارية :** هي شبيهة بأذونات الخزينة إلا أن الشركات الضخمة هي التي تصدرها بدل الحكومة أي أنها أدوات اقتراض للقطاع الخاص، حيث عائدها أكبر من سابقتها.
- ✓ **القبولات**: ينشأ القبول عن السحب الزمني المستعمل في التجارة الخارجية و السحب الزمني هو مطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة على مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب ثمنا للبضاعة وعند قبول المستورد هذه المطالبة يكتب عل السحب كلمة مقبولة ويضع توقيعه وتاريخ التوقيع فيصبح
السحب عندها مقبولا ويمكن بيعه بأقل من قيمته الاسمية مثله مثل الكمبيالة.
- ✓ **شهادات الإيداع :**وهي وثيقة تنسب لوجود وديعة في بنك بمبلغ ثابت ولفترة محددة وتجمل عائد فائدة محددة عادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيا أما عوائدها معفات من الضرائب.
- ✓ **العملات الأجنبية :** تجوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر حيث تنتشر هذه الأسواق في لندن ، باريس ،
فرانكفورت،طوكيو.....وغيرها حيث الاستثمار بالعملات الأجنبية عن طريق التعامل الفوري بها فن أدوات الاستثمار وهو فن له مفرداته ومصطلحاته وأصوله وقواعده.

[1] محمد بوتين،**المحاسبة العامة للمؤسسة**،ديوان المطبوعات الجامعية،طبعة 1999،ص،96.

2-1أدوات الاستثمار المالي طويل الأجل :[1]

يتضمن كل من الأسهم العادية ,الأسهم الممتازة و السندات.

-الأسهم العادية:

وهي جزء من الملكية ، بمعنى أن من يشتري سهم عادي تمثل احد ملاك الشركة المساهمة وله الحقد في التصويت في الجمعية العمومية على تمثيل لأحد ملاك تعيين مجلس الإدارة أو تعتبره ، و الأسهم العادية ليس لها تاريخ استحقاق وأصحابها يحصلون على ربح غير محدد وقد يخسرون حتى أصل قيمة السهم ، لذا فهم يحصلون على عائد ويتعرضون لمخاطرة عالية.

- الأسهم الممتازة:

وهي أدلة مالية تربط بين الأسهم العادية و السندات حيث أنها تشبه السندات في حصولها على عائد محدد يسمى توزيعات وتشبه الأسهم العادية من حيث عدم المطالبة القانونية كالتوزيعات إذا لم تتحقق الأرباح ، ولكنها لا تضيع على حامل السهم الممتاز ، حيث يحصل عليها في السنوات القادمة نظرا لأن الشركة المساهمة لا تستطيع توزيع أرباح على عملة الأسهم العادية إلا بعد إعطاء عملةلا الأسهم الممتازة أرباح المستحق.

-السندات:

السند عبارة عن حصة في قرض تأخذه الشركة المصدرة من الأشخاص و المؤسسات التي تشتري منها هذه السندات.

المطلب الثالث : مجالات الاستثمار، أهدافها ومخاطرها

يجب أن نفرق بين نوعين من الاستثمار على حسب نوعية المجال الذي تنتمي إليه إيراداتها وهي[2]:

الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت و الاستثمار لإضافة مخزن سلعي.

1-الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت

للاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من عنصرين هما:

-تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية ومن أمثلة هذا النوع : المباني ،الآلات والأجهزة..... الخ.

[1] عاطف محمد عبيد ،**الإدارة المالية**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت-طبعة 1973،ص،25.
[2] عمر محي الدين،**التخطيط الاقتصادي**،دار النهضة للطباعة والنشر،1995،ص32.

-تكوين رأس المال الثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية ، ومن أمثلة هذا الاستثمار بناء السدود وتسيير الطرق.

2-الاستثمار لإضافة مخزون سلعي

هناك نوعان من الإضافة للمخزون من السلعي.

- **إضافة اختيارية**:هو المخزن الذي تحتفظ به الوحدات الإنتاجية ، لأغراض التشغيل سواء كان صناعي أو تجاري ، على أن تقوم هذه الوحدات بالسحب منه أو بالإضافة إليه حسب الأموال الاقتصادية ، حيث نجد في المؤسسات الصناعية يكون الفرض من المخزون السلعي الاختياري هو تسهيل العمليات الإنتاجية ، وضمان استمرارها دون توقيف بحيث تكون جميع مستلزمات الإنتاجية معدة للتشغيل ، أما في المؤسسات التجارية ، يكون الغرض من المخزون السلعي الاختياري هو تسهيل عمليات التجارة حتى مكن جميع المتعاملين التجاريين من تسليم السلع إلى العملاء فيلبي طلباتهم.
- **إضافة إجبارية:**

هو الذي ترغب فيه الوحدات الإنتاجية نتيجة خطأ تحديد حجم الإنتاج أو حجم الطلب على المنتجات ، وعليه تجد المؤسسة نفسها عاجزة عن تصريف جزء من منتجاتها فتضطر على إيداعه في المخازن وهذا الإيداع يدل على الإسراف وتبديد موارد المجتمع وقد يكون المنتوج السلعي بدافع الاحتكار وتقوم بعض الوحدات باحتجاز جزء من الموارد المتاحة في فترة معينة توقعها لارتفاع الثمن في فترة مقبلة مما يسمح بتحقيق أرباح.[1]

-أهداف الاستثمار

يسعى المستثمر على تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من اجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصادية و تتمثل أهداف الاستثمار فيما يلي :

- **تحقيق العائد أو الربح أو الدخل**

مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله بدون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح ، ونجد ضمن هذا الهدف أهدافا قانونية تتمثل فيما يلي:

-العمل على تحقيق مكانه(اسم) في السوق وذلك بتحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات.

-تنمية الأرباح عن طريق زيادة الإيرادات.

-الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة.

[1] مرجع سابق،ص40.

-تدعيم الهيكل الاقتصادي.

-خاصية أنشطة جديدة.

❖ **تكوين الثروة وتنميتها**

ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك المادي على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها ، أما إذا كان الاستثمار عاما فإن الهدف الأساسي ليس تحقيق الربح ، وإنما غايته الأولى تكون في تحقيق المنفعة العامة ، ونذكر أهداف أخرى منها:

-القضاء على البطالة وذلك بخلق مناصب شغل ، تصدير المنتجات و السلع للحصول على العملة الصعبة.

-العمل على تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

-العمل على اختراق أسواق توصف بصعوبة اختراقها حيث تتيح عوائد كبيرة. [1]

-مخاطر الاستثمار

إن مخاطر الاستثمار و بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل و قد تمتد وتشمل مال المستثمر" رأس المال " بالإضافة إلى العائد المتوقع ،كما أنها تعني احتمال حدوث خسارة فانه لكل نوع من أنواع الاستثمار مخاطر قد تكون كبيرة أو ضئيلة و تنقسم إلى قسمين[2]:

- **مخاطر نظامية**

هي مخاطر تتعلق بالنظام العام في الأسواق و حركتها و العوامل الطبيعية و السياسية... الخ .ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات وإنما عندما تقع عندها تصيب جميع مجالات و قطاعات الاستثمار.

- **مخاطر غير نظامية**

هي المخاطر التي تقع بعد طرح المخاطر النظامية مثل:التغيرات في أسعار الفائدة و تدهور العمليات الإنتاجية و مثل هذه المخاطر عندما تقع تصيب مجال معينا من الاستثمار و لا تصيب مجالا آخر و عموما يمكن أن نعدد مخاطر هذا الاستثمار فيما يلي:

-مخاطر العمل:هي المخاطر التي قد تنتج الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال معين وقد يفشل هذا العمل و بالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.

[1] عمر محي الدين ، مرجع سابق ،ص،49.
[2] زياد رمضان، مرجع سابق،ص،130_131.

-مخاطر السوق:هي المخاطر التي تنتج عن التغير العكسي في الأسعار و الأدوات المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

-مخاطر سعر الفائدة:تبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع السندات مثلا التي تملكها الخاصية إلى النقد الجاهز،فإذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها سنداته، فانه سيضطر إلى بيع سنداته بأقل من قيمته الاسمية و العكس صحيح.

-مخاطر سعر الصرف:هي المخاطر التي تنتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقدرة الشرائية.

-مخاطر نقدية :هي المخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسديد الأموال المقترضة لغاية الاستثمار أو حتى من عدم القدرة على تحويل الاستثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

-المخاطر الاجتماعية :هي المخاطر التي تنجم عن التفسيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية و التعليمات و القوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار و أسعاره و أدواته تنجم عن التشريعات المتعلقة بالتأميم و المصادرة أو رفع معدلات الضرائب و الرسوم على الإنتاج...الخ.

-مخاطر التقدم التكنولوجي:هي المخاطر الناجمة على الاختراعات و الابتكارات الجديدة[1].

[1] فريد النجار،**للاستثمار الدولي والتنسيق الضريب**،مؤسسة شباب الجامعة سنة 2000 ،ص،30.

المبحث الثاني:ماهية السياحة

تساهم السياحة في نمو الحضارات حول العالم من خلال ترويج التبادل ما بين الحضارات و الثقافات المختلفة و الارتقاء في التفاهم و التجانس بين الأفراد و الجماعات في المناطق و البقاع المختلفة إضافة لهذا فإن السياحة تساهم في تنمية الصادرات غير المرئية و هكذا تعتبر مصدرا رئيسيا هاما للحصول على العملات الأجنبية و تشغيل أعداد كبيرة من الأفراد.

المطلب الأول: تعريف وأهمية السياحة

-تعريف السياحة

قد تباينت تعارف السياحة حسب الظاهرة التي ينظر إليها،فمنهم من اعتبرها ظاهرة اقتصادية و أخرى اجتماعية ومنهم ثقافية و نفسية،فكان جوبرفولي الألماني أول من عرف السياحة في 1905م حيث أنه أعتبرها كما يلي[1]:

هي ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة، الاستجمام، تغيير الجو، الإحساس بجمال الطبيعة و الشعور بالبهجة و المتعة في المناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل.

-عرفها النمساوي هرمان فون موليون في 1910 بأنها ظاهرة اقتصادية بحيث قال" الإصلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة[2]."

أما منطقة السياحة العالمية فتعرف السياحة بأنها "نشاط إنساني و ظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 سا و لا تزيد عن عام كامل لغرض من أغراض السياحة المعروفة ما عدا الدراسة أو العمل.

و من العلماء العرب يعرفها كل من صبحي عبد الحكيم و حمدي الديب في كتابهما جغرافية السياحة1995 م بأنها خليط من الظواهر و العلاقات و أن هذه العلاقات و الظواهر تتبع من حركة الأفراد و إقامتهم في أماكن مختلفة و من ثم يتمثل فيها عنصر الحركة و الثبات ،و أن ذلك يتم في منطقة للجذب ينتج عنها أنشطة تختلف عن أنشطة تلك التي تمارس في مناطق الإرسال الخاصة و أن الحركة المؤقتة إلى مناطق لا ترتبط بعمل مدفوع الأجر.

[1] نبيل الروب، **التخطيط السياحي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، طبعة 1987 ، ص14.

[2]- تبري يوسف،**الاستثمار السياحي في الجزائر،الأهمية والمعوقات**،المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية،دراسة حالة تجارب بعض الدول،صن4.

-أهمية السياحة

تتمثل جوانب الأهمية للسياحة في مجالات عدة:

1-الأهمية الاقتصادية:

إن الهدف الأساسي من إقامة صناعة السياحة و تشييد بناءها على قواعد و نظم و أساليب إدارية هو الوصول إلى تعظيم الناتج الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الصناعة بالنسبة للدولة والمجتمع و بالنسبة للمواطن مع حماية الموارد الطبيعية و الموارد السياحية و تقاليد المجتمع و عاداته و فنونه من التأثر بفعل العوامل السلبية التي قد تنمو بعيدا عن التخطيط و التنمية الرشيدة.

فالسياحة نشاط ضروري لحياة الناس تمتد آثارها المباشرة و غير المباشرة إلى الميادين الاجتماعية و الثقافية

و الاقتصادية فضلا عن العلاقات الدولية و يوضح ذلك الأهمية المتزايدة للأنشطة السياحية بالنسبة لحركة التجارة الدولية إلا أن العائد الاقتصادي برغم أهميته لا يمكن أن يكون هو المعيار الوحيد لقرارات الدولة لتشجيع نشاطاتها.

وتعتبر السياحة في الوقت الحالي محركا رئيسيا من محركات التنمية الاقتصادية فهي مصدر دخل للعملات الحرة و يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات و يؤثر على حجم العمالة و على إعادة توزيع الدخل القومي داخل الدولة.

و علاوة على تشغيل الأيدي العاملة فان للسياحة أيضا عائدات تنعكس بالفائدة على السكان من خلال زيادة النشاط الاقتصادي فالضرائب التي يدفعها السياح تساعد الحكومات المحلية على تمويل التعليم و الرعاية الصحية و غيرها من الخدمات.

2-الأهمية الثقافية:

تمثل السياحة وسيلة حضارية اجتماعية لنقل و تبادل الثقافات و الحضارات بين الشعوب العالم المختلفة فمن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية و بعضها البعض حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية و الآداب و الفنون المختلفة و مختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها فتؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي أيضا بما في الدولة من حضارة و ثقافة و بذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع.

3-الأهمية السياسية:

تتضح الأهمية السياسية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض و الزيادات السياحية المتبادلة بينهم و لقد لعبت الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولية بحيث أصبحت تمثل أحد الاتجاهات الحديثة لتقليل حدة الصراعات و الخلافات الدولية التي تنشأ بين

الدول المتنازعة أو المتحاربة لذلك فان السياحة أصبحت رمزا من رموز السلام و التآخي بين الدول[1].

المطلب الثاني:خصائص السياحة و مقوماتها

-خصائص السياحة

تعتبر السياحة صناعة متميزة لاعتبارات متعددة أهمها[2]:

-تعتبر السياحة صادرات غير متطورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر،و هي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فان الدولة المصدرة للمنتج السياحي"الدولة المضيفة "لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها،كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها وتكاليف نقلها.

-إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي"الموارد السياحية الطبيعية التاريخية الأثرية" لإتباع إلا من خلال السياحة،فهذه الموارد لاتجر عائدا بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي،و هذا المنتج ليباع في معظم الأحوال من غير وجود سلع و خدمات مساعدة التي تتمثل في التسهيلات السياحية التي يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع الموارد السياحية و تتمثل هذه التسهيلات في أربع مجموعات:

1-توفر الهياكل الأساسية القاعدية:كشيكات النقل، الخدمات المرفقة"المياه و الكهرباء"وسائل الاتصال، توفر الأمن و الاستقرار.

2-توفر منشآت الإقامة:الهياكل الفندقية و غيرها من وسائل الإقامة التكميلية" المخيمات، القرى السياحية."

3-توفر النقل:البري، البحري، الجوي.

4-توفر المنشآت السياحية الترويجية:كدور اللهو و التسلية، محلات بيع الهدايا التذكارية و السلع السياحية.

إن المنتج السياحي منتج مركب فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض،

وتوفر و تتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع.

فالسياح يستهلكون مجموعة من السلع و الخدمات منها التي لا تبيعها المنشآت السياحية كالإقامة، الإطعام،النقل،الهدايا،دور اللهو،و منها ما يتعلق بالتي تبيعها المنشآت الأخرى التجارية مثلا و

[1] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة عمان**، الأردن- دار النشر1997،ص،50.
[2] نبيل الروبي، مرجع سابق، ص16

منها ما يتعلق بتسهيلات البنية الأساسية و الخدمات الأخرى في البلد المضيف و هذه المنتجات تتكامل مع بعضها البعض بحيث لو انخفض مستوى السلعة أو الخدمة في الفنادق أو المطاعم أو النقل أو الإجراءات الجمركية،انخفض مستوى التدفق السياحي و تأثرت العناصر و أثرت في القطاعات الأخرى (الدخل،العمالة).

-إن السياحة الدولية منتج تصديري، يتعرض في بعض الأحيان إلى درجة من عدم الاستقرار لأنه يتعلق بتأثيرات من القوة الخارجية,و مرونة عالية بالنسبة لكل من السعر و الدخل بالإضافة إلى مشكل الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي كما يلي :

تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية فقد تتعرض السياحة الدولية لتأثيرات من خارج الدولة،كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف،التغيرات المناخية غير المنتظرة،بالإضافة إلى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد و تحديد حجم النقد المادي يسمح للسائحين الخروج به.

تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر و الدخل و هذا يعني أن القرارات السياحية قد تتأثر كثيرا بالتغيرات الطفيفة في الأسعار و الدخول فبالنسبة للمرونة السعرية، فانه يمكن تحديدها بسهولة مقارنة بالمرونة الداخلية، نظرا لكون آثار المرونة السعرية قد تكون سريعة ،أما التغيرات في الدخول فإنها تكون بصفة عامة أكثر تدرجا و من ثمة لا يتم تحديدها إلا بعد مدة من الزمن عادة سنة.

موسمية النشاط خاصة و أن النشاط السياحي في غالبيته نشاط موسمي.

- مقومات السياحة

1-المقومات الطبيعية:و تتمثل في الموارد الطبيعية التي رزقها الله بعض البلدان و من أهم هذه الموارد البحار والأنهار و المواقع و المناخ و المحميات الطبيعية.

2- المقومات البشرية:و تعني العمل الذي يتمثل في الانجازات السياحية الجديدة و المضافة إلى الانجازات الكبيرة التي تركها الأجداد و استكملها الأجيال المتلاحقة فإلى جانب ما تركه الآباء و الأجداد من ثروات سواء كانت الآثار التاريخية أو الإسلامية أو المسيحية و غيرها من الآثار القديمة التي تزخرفها بعض الدول فان الجهود البشرية التي تبذل في مختلف الأنشطة السياحية تمثل صورة أخرى من صور الأنشطة السياحية و العمل الذي يعد عنصرا هاما من عناصر المنتج السياحي و استخدامه يساعد على جذب السياح مثل القرى السياحية أو الأسواق التاريخية أو الرياضات الخاصة و غيرها من وسائل الترفيه والراحة و الاستمتاع.

رأس المال البشري الذي يتوفر في كثير من المناطق السياحية و ينقسم العنصر البشري إلى قسمين[1]:

[1]- زيد منير عبوي ،**مبادئ السياحة الحديثة**،دار العتز الأردن-عمان،الطبعة الأولى 2016م-1437هـ،ص،53.

الأول الذي يمكن أن يضم العاملون في المجال السياحي سواء العاملون في المنشآت الرسمية مثل وزارة السياحة وقطاعاتها المختلفة والهيئات التابعة لها والثاني فئة الجمهور المتصل بالسياحة وهناك مجموعة من العوامل التي تساعد على نجاح العنصر البشري ودعمه للسياحة.

3-المقومات المالية :رأس المال هو المقوم الأساسي الثالث من مقومات صناعة السياحة حيث يعتبر من أهم المقومات التي تعمل على استثمار الأموال في مختلف المشروعات السياحية وبإقامة المنشئات والفنادق والشركات السياحية وغيرها من معدات وأدوات ومباني، لذا يعد رأس المال مقوم أساسي للسياحة لما له من أهمية كبيرة للقيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة وتدعيم الخدمات السياحية.

كما يفيد توافر المال في القيام بالحملات الدعائية والإعلامية اللازمة لتسويق المنتج السياحي حيث يمكن عن طريق توافر المال القيام بالحملات الإعلامية المخططة والمتنوعة والمستثمرة في الداخل والخارج والقيام بالترويج والإعلان المناسب للمنتج السياحي وكثرة إنتاج المطبوعات الفاخرة بكافة أشكالها وألوانها.

بالإضافة إلى ذلك تعد التسهيلات السياحية المقدمة إلى الزائر والأسعار المناسبة للخدمات المقدمة وتسهيلات النقل وما يتوفر من أمان وراحة وسرعة من العوامل الهامة التي تساعد على تدعيم المقومات السياحية بصفة عامة.

المطلب الثالث :أنواع ومستويات السياحة والعوامل المؤثرة على النشاط السياحي

❖ أنواع السياحة

هناك عدة أنواع مختلفة من السياحة حيث أنه لا يمكن حصرها وذلك لتنوع سبب السياحة ويمكن

إعطاء أهم أنواع السياحة فيما يلي[1] :

1-السياحة الترفيهية :وتعني تغيير مكان الإقامة لفترة ما لغرض الاستماع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر وقد يتخللها الاستمتاع بممارسة الهوايات المختلفة كصيد السمك والغوص والانزلاق وزيارة المناطق الجبلية والصحراوية، ويعد هذا النوع من أقدم أنواع السياحة.

2- السياحة الثقافية :وهي التي تهدف إلى إشباع رغبة المعرفة وتوسيع دائرة المعلومات الحضارية والتاريخية لدى السائح وهي أساسا ذات طبيعة ذهنية.

3-السياحة العلاجية :عرفت السياحة العلاجية منذ القدم، فقد عرف الإنسان أن بعض الأمراض كالروماتيزم مثلا تشفى بالانتقال إلى أماكن معينة ذات مناخ خاص ثم اكتشفت بعد ذلك الخواص العلاجية للينابيع المعدنية، وقد تفنن الرومان في بناء الحمامات العلاجية وأقاموا

[1]محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،طبعة 2002 ، ص17 .

بها التماثيل الرائعة، وفي العصر الحديث اهتمت الدول الأوربية بهذا النوع من السياحة ودخلت ميدانه اليابان والولايات المتحدة.

4-السياحة الدينية :وهي التي يقصد بها زيارة الأماكن المقدسة لأداء بعض الواجبات الدينية وللتبرك بالتواجد في تلك الأماكن.

5-سياحة المؤتمرات :نمط من السياحة يستقطب حركة ضخمة من السائحين المهتمين بحضور المؤتمرات والندوات الاجتماعية العلمية أو المهنية أو السياسية وبعض المجالات الأخرى المماثلة ويتطلب هذا النوع من السياحة زيادة الاهتمام بإقامة قاعات المؤتمرات وتقديم كل التسهيلات والخدمات التي تستلزم المؤتمرات الحديثة والتي يحضرها العديد من الأطباء والاقتصاديين ورجال الأعمال.

6-السياحة الرياضية:نمط من السياحة يحاول إشباع رغبات السائحين في ممارسة رياضتهم المفضلة المختلفة مثل الغطس تحت الماء والصيد والتزحلق على الجليد والاشتراك في المسابقات الرياضية المختلفة.

7- السياحة الاقتصادية :وهي التي تمثل نشاط رجال الأعمال لإتمام بعض الصفقات التجارية والاشتراك في المعارض التجارية غير أن هذا النوع من السياحة زادت أهميته في السنوات الأخيرة.

ويدخل في نطاقها سياحة العمل المؤقت وهذه تنتشر كثيرا في ظروف الركود والكساد الدوري الذي يصيب بعض الأنشطة أو الأماكن في حين تمر الأنشطة الاقتصادية والأماكن الأخرى بحالات رواج وانتعاش، مما يؤدي إلى انتقال بعض القوى العاملة من الأنشطة والأماكن الجغرافية التي تعاني من الركود والكساد إلى الأنشطة والأماكن الجغرافية التي تنعم بالرواج والانتعاش ومن ثم تتجه شركات السياحة إلى تنظيم وإعداد برامج خاصة لهم كما يمارس الشباب في العصر الحاضر لسياحة العمل المؤقت.

8-السياحة بغرض التعليم والتدريب :وهي أحد أكثر أنواع السياحة نشاطا في الوقت الحالي، حيث

تقوم به كثير من دول العالم لتنشيط عملية السياحة لديها، حيث يعد توفير الجامعات والكليات والمعاهد العلمية ومراكز التدريب المختلفة مصدر جذب لعدد كبير من السياح بغرض التعليم والتدريب، وتعد برامج التدريب وتعلم اللغة المحلية أحد أهم البرامج الناجحة في هذا الخصوص.

9-سياحة المشتريات :تعتبر من أحد أهم أنواع البرامج السياحية الشديدة النشاط حيث تعمل كثير من دول العالم على أن تصبح سوقا رائجا ورخيصة تعرض فيها جميع المنتجات بأسعار منخفضة تهدف جذب العديد من السياح الذين يهتمون بشراء السلع المختلفة والأجهزة منها[1].

❖ **مستويات السياحة**

للسياحة عدة مستويات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-السياحة الداخلية :وتشمل حركة المواطنين باتجاه المناطق السياحية المتواجدة في بلدهم الأم على سبيل المثال حركة الجزائريين وزيارتهم للمواقع السياحية في الجنوب الكبير كمناطق الهقار والطاسيلي وكذلك للسواحل كمنطقة بجاية والقالة...إلخ، إن هذا النوع أو المستوى من السياحة يكون هدفها الأساسي التعرف على المواقع السياحية كالآثار أو ما شابه أو أخذ قسط من الراحة خاصة أيام العطل والإجازات.

2-السياحة الدولية أو الإقليمية :والتي تتضمن قدوم السياح من البلدان غير البلد الأم ويلاحظ أن هذا المستوى مكن السياحة قد بدأ ينشط في الجزائر منذ الفترة الشتوية والربيعية في مناطق الجنوب الكبير وخاصة الأوربيين، ويتميز هذا المستوى من السياحة بأن السائح يبحث عن أسباب الهدوء والاستجمام وتحقيق أهدافه كالشعور بالأمان وحرية التنقل وحسن المعاملة من قبل السكان المحليين إضافة إلى هذا فإن هذا المستوى من السياحة يعتبر المصدر الأول للحصول على العملة الصعبة خاصة إذا كان التعامل مع السياح القادمين من بلدان ذات الصرف المرتفع.

❖ **العوامل المؤثرة على النشاط السياحي**

يمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي[2]:

1-الثقافة السياحية :يرتبط هذا العنصر بوجود موروثات ثقافية تقدر قيمة السياحة وكذا الوعي بأهمية السياحة أو العكس.

2- تنوع الأماكن السياحية :حيث أن كمية ونوعية الأماكن السياحية تلعب دورا كبيرا في تحديد النشاط السياحي في منطقة معينة.

فهناك عوامل تؤدي إلى الموسمية أهمها العطل المدرسية والعطل في المنشآت الصناعية وغيرها في موسم معين كما أن العوامل المناخية والجغرافية في كل من الدول المصدرة والمستقبلة للسياح تدعو إلى هذه الظاهرة ومن الواضح أن السياحة في الإجازات والتي تمثل قدرا كبيرا من النشاط السياحي، وهي التي تدعم هذه الظاهرة أما بالنسبة للأشكال الأخرى من النشاط السياحي " سياحة الأعمال، سياحة المؤتمرات..."

[1] مرجع سابق ،ص،18.

[2] هني حزية،بن طيب حنان،**معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة شلف،2015.2016،ص،35.

لا تكون لها علاقة بمشكلة الموسمية التي تقضي في النشاط السياحي إلى:

- يؤدي عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر إلى ضرورة تحقيق أرباح كبيرة خلال فترة الموسم لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة.

- ضياع المواد نتيجة تعطل الطاقة الإنتاجية في الفترات غير الموسمية مما يؤدي إلى وجود بطالة موسمية.

-إن التوسع في العرض خلال الفترة الموسمية يؤدي إلى زيادة التركيز الموسمي وقد بذلت محاولات عديدة للتخفيف من مشكلة الموسمية في قطاع السياحة نذكر منها على سبيل المثال:

*إطالة موسم العطل(الإجازات) توسيعا لفترة النشاط الموسمي من خلال تعديل التوزيع الزمني للطلب السياحي، كأن توزع مواعيد العطل بحيث تكون متعاقبة.

* تقرير عطل مدفوعة الأجر مرتين أو أكثر خلال السنة، وهو اتجاه قوي في الدول المتقدمة ذات الدخل الفردي المرتفع وخصوصا تلك الدول التي يسود فيها شتاء قاسي مثل الدول الاسكندناقية ، كندا، وشمال الولايات المتحدة الأمريكية.

* تخفيض الأسعار في غير فترات الثروة الموسمية ن لإيجاد نوع جديد من الطلب تحفزه الأسعار التميزية.

3-وسائل الترفيه: وتتمثل في مجموع الوفرات التي يرغب السائح في الحصول عليها قصد تحقيق أو إشباع رغباته خاصة الترفيهية منها.

4- التسهيلات السياحية الفندقية: و تتمثل في أسعار وجودة الخدمات الفندقية المقدمة للسائح قصد الاستقرار في تلك المنطقة لقضاء فترة السياحة.

5-الطعام والشراب: ويقصد به تنوع ما يقدم من أطعمة و شراب للسياح خلال فترة السياحة وكذا الأسعار المقدمة بها.

6- السلع والخدمات المساندة: وتتمثل في تلك التحف الأثرية أو خدمات الإرشاد السياحي التي تلعب دورا هاما في تحقيق الفائدة المرجوة من جراء القيام بالنشاط السياحي.

7-العنصر البشري المؤهل: وهو العنصر القادر على تنفيذ البرامج و الإستراتيجيات السياحية حيث يعتمد عليه نجاح أو فشل هذه البرامج و الإستراتجيات ويتمثل العنصر في كل الأفراد الذين لهم علاقة بالسائح إبتداءا من وسيلة النقل إلى أفراد الفنادق إلى المرشد السياحي.....إلخ.

8-مزيج تسويق الخدمات السياحية: له الدور الأكبر في التأثير على النشاط السياحي باعتباره أول نقطة تلاقي بين السائح و بين المنتوج السياحي سواء عن طريق الترويج(وسائل الإعلام ، أو عن طريق السعر الذي يدفعه السائح مقابل النشاط السياحي).

المبحث الثالث:الاستثمار السياحي

إن القطاع السياحي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني ، له دوره الفعلي في تكوين الناتج الوطني ،

ويختلف هذا الدور بحسب أهمية وحجم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول:تعريف الاستثمار السياحي وخصائصه

يتكون الهيكل الاقتصادي لأي دولة من عدة قطاعات تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية ، وبما أن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في الهياكل الاقتصادية للدولة وخاصة تلك المتردية التي لا تحقق ناتجا وطنيا، ويعتبر الاستثمار السياحي أحد هذه الهياكل التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها لما له من دور هام في دورة الإنتاج والتوزيع.

❖ **تعريف الاستثمار السياحي:**

الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع ، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه :"التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل،إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.

ويمكن أن نقسم الاستثمار السياحي إلى قسمين[1]:

أ-استثمار في مجال الخدمات السياحية :وتشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية في النشاط السياحي:

1-خدمات الإقامة :وتشمل الفنادق والمنتجعات السياحية و كل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرافقة كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى.

2-خدمات النقل :وتشمل تشييد الطرق وتوفير سيارات النقل للسياح وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلاد السائح والدولة المضيفة.

[1]عبد الكريم قاسم ، **ترقية السياحة في الجزائر**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر1998-ص .16

3-خدمات الاتصال : وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح وكذلك توفير خدمات الأنترنت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

ب -الاستثمار في الثروة السياحية :وتشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها:

1-الاستثمار في الموارد الطبيعية :وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها.

2-الاستثمار في الموارد الثقافية :وذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.

❖ **خصائص الاستثمار السياحي:**

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى نوجزها فيما يلي[1]:

-يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية؛

-تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية؛

-تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي.

كما تتميز الاستثمارات السياحية ب:

-الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛

-إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات؛

-الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛

[1] مجيطنة مسعود،**معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي**،الملتقى العلمي الثامن حول "تنمية السياحة كمصدر التمويل المتجدد لمكافحة الفقر والتخلف،2005

-الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري؛

-تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛

-تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة ، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

المطلب الثاني :مجالات الاستثمار السياحي و أهدافه

❖ **مجالات الاستثمار السياحي:**

لقد تعددت مجالات الاستثمار السياحي إلى العديد من الأنواع وهدفها كلها خدمة السائح وتحقيق الرفاهية المنشودة له بداية من اختياره لوجهته السياحية إلى قدومه إلى البلد المستضيف، ومن ثم إقامته وكل الخدمات المرافقة لخدمات الإقامة، وكذلك النقل من تأجير السيارات والحافلات إلى الوكالات التي يقوم بجولات من أجل تحقيق ما ينشده السائح فيكون استثمار كذلك في المنتج السياحي كإنشاء المدن الترفيهية، والقيام بالمهرجانات الثقافية وترميم المزارات الدينية دون أن ننسى خدمات الاتصالات ومن أهم الاستثمارات هو الاستثمار في الموارد البشرية التي تخص قطاع السياحة ومالها من تأثير مباشر على الخدمات المقدمة للسياح، وسنحاول أن نشرح مجالات الاستثمار السياحي كل على حدى كالتالي[1]:

1-الاستثمار في خدمات الإقامة:

إن خدمات الإقامة تعد من أهم الخدمات التي تقدم للسائح حيث أن لها أهمية كبيرة في القطاع السياحي، فالسائح يقضي وقتا كبيرا في الفندق بالإضافة إلى أن % 40 من دخل السائح ينفق على خدمات الإقامة وعليه فإن من المهم لكل دولة تريد تنمية قطاع السياحة أن تقوم بتشجيع الاستثمارات في هذه الخدمة من بناء الفنادق والخدمات المرافقة لها، ويعتبر الفندق ذلك المكان الذي يحصل فيه المقيم أو السائح أو العميل على جميع الخدمات التي بإمكانه الحصول عليها في منزله ولكن نظير أجر متفق عليه مسبقا.

2- الاستثمار في الشركات السياحية :إن للشركات السياحية دور كبير في تطوير السياحة فهي

المسؤولة عن عرض المنتج السياحي وتقديمه للسياح فهي تقوم بطبع المنشورات الإعلانية وتقوم بإعداد

وتنظيم البرامج السياحية والرحلات الشاملة والقيام بالحجوزات للرحلة السياحية، حيث أنها تقوم بكل ما يتعلق بالرحلة السياحية بداية بالإعلان والترويج ومن ثم القيام بها ومنها من تقوم

[1] هدير عبد القادر،**واقع السياحة في الجزائر وافاق تطورها**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،2005-2006،ص،60.

بعمل البحوث والدراسات التي تخص الطلب والعرض السياحي، وعليه فإن الشركات السياحية لها دور كبير في قطاع السياحة عموما من خلال تنشيطها وتطويرها وتعود على المستثمر بالربح .إن الهدف الرئيسي للشركات السياحية هو إيصال المنتج السياحي للمستهلكين حيث أن هذه الشركات مسؤولة عن سلسلة التوزيع.

ويوضح الشكل رقم(1-1) كيفية عمل الشركات السياحية.

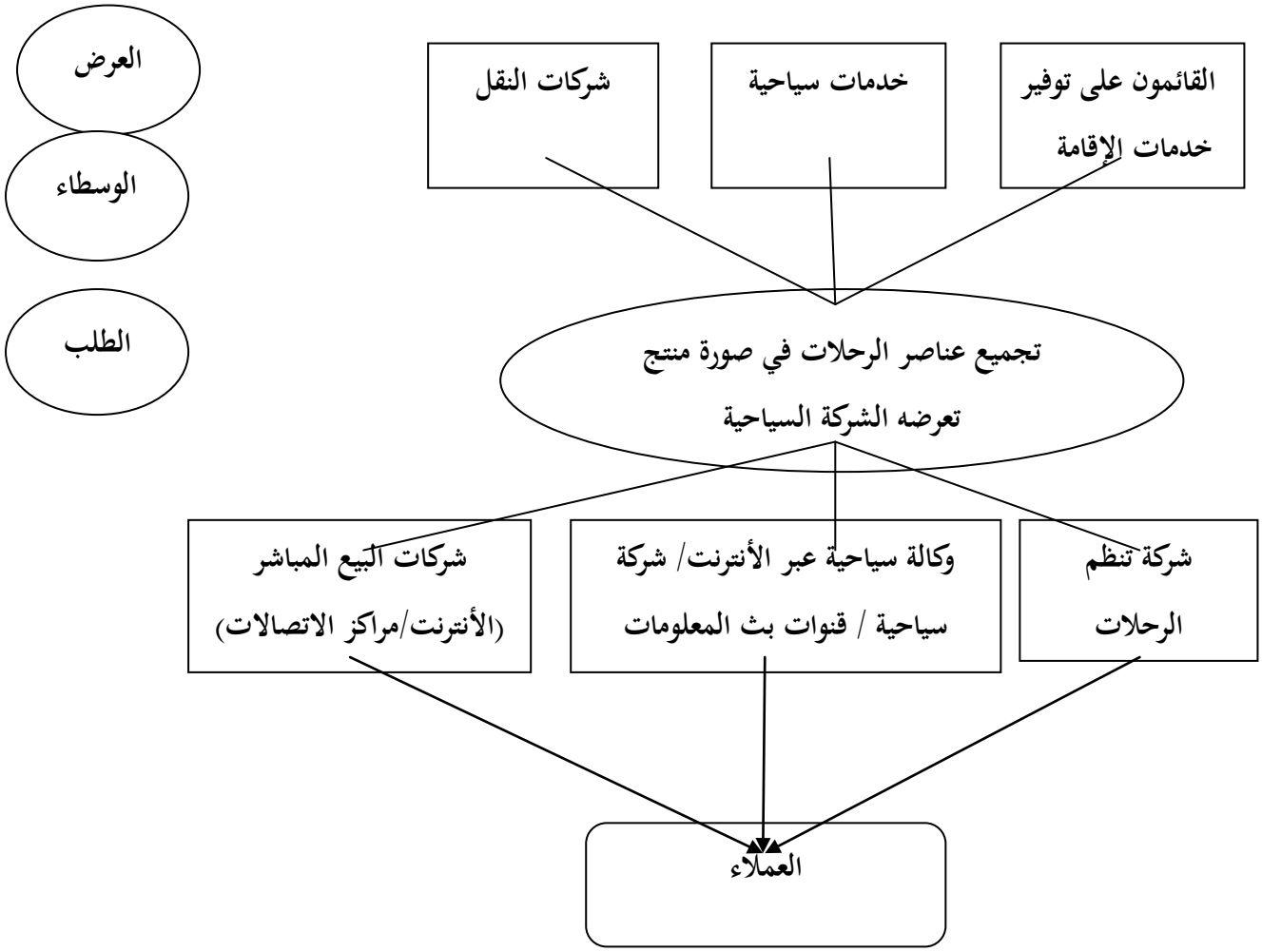

الشكل رقم (1-1)كيفية قيام الشركة السياحية بربط عناصر الرحلات معا لتنظيم رحلات لتقديمها للسياح.

❖ **أهداف الاستثمار السياحي:**

إن الهدف الأساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو الربح، والاستثمار في القطاع السياحي لا يشذ عن هذه القاعدة ولكن إضافة إلى أهداف أخرى، وهي نمو وزيادة معدلات التشغيل والارتقاء بمستوى المعيشة لسكان المناطق المستقبلة للسياح، وعليه فإن هدف القطاع الخاص من الاستثمار في مجال السياحة هو تحقيق عوائد كبيرة في سبيل استثمار أموالهم كبناء فنادق وتنظيم الرحلات السياحية، أما القطاع العام فيهدف إضافة إلى ما سبق إلى تحريك العجلة الاقتصادية للدولة ككل ذلك لتداخل القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وذلك للارتباط الوثيق بين زيادة الاستثمارات السياحية ونمو القطاع السياحي، أي كان نوع هذه الاستثمارات كبناء الفنادق وتوفير الخدمات المرافقة العامة.

و تقوم العديد من الدول بالاستثمار في صناعة السياحة لأسباب اجتماعية وبيئية بدلا من الأهداف التجارية البحتة مثال ذلك الاستثمار في البنية التحتية والنقل ومراكز المعلومات السياحية والحدائق والمتنزهات والتدريب والتطوير.

وعلى الرغم من أن بعض الخبراء يرون أن تدخل القطاع العام وقيامه بالاستثمارات السياحية سيؤدي إلى أثر سلبي على القطاع السياحي على المدى الطويل، وحجتهم في ذلك أنه عند تدخل الدولة بالإعانات أو الاستثمارات يفقد القطاع خصائصه الاقتصادية المتمثلة في العلاقة بين العرض والطلب والسعر حيث أن هذا الوضع لا يصبح جاذبا للمستثمرين الخواص بل يصبح عامل طرد للمستثمرين لأن تلك الإعانات توقع خلل على المنافسة.

ولعل أهم أهداف الاستثمار السياحي هي[1]:

1-الهدف الأساسي هو زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة الكور الفرنسية وشركة الهلتون؛

2-تطوير القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السياح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية؛

3-الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة له أثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي؛

4-تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع الاتصالات؛

5-زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلب الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية؛

[1] عارف حمو علي أبو شرار،مصطفي حسين سلمان،**مبادئ الاقتصاد**،الأردن،1993،ص،129.

6-استثمارات سياحية في المجال الثقافي يؤدي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.

المطلب الثالث:محددات نمو الاستثمار السياحي

فضلا عن المحددات الأساسية للنمو السياحي والتي تتمثل في مستوى الدخل وتوزيعه، درجة التحضر ومستوى التعليم، والهيكل الاجتماعي والإجازات (العطل)، فإن هناك محددات تتعلق بأوضاع الدول تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الموقع الجغرافي:**

يلعب الموقع الجغرافي دورا هاما في التدفق السياحي إلى المواقع السياحية المختلفة ، ويعتبر الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة عاملا أساسيا في صناعة سياحية ناجحة، فإذا كانت نفقات النقل من وإلى المنطقة السياحية تمثل أهمية نسبية كبيرة في نفقات الرحلة السياحية، ومن هنا فالموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة لاعتبارات التوفير في الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل المواصلات مع توفر قدر معين من الاطمئنان بوجود عوامل مشتركة.

- ✓ **طبيعة و مصدر الاستثمارات:**

نظرا إلى أن النشاط السياحي يتطلب موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية و المنشآت السياحية التي تخدم القطاع السياحي، ونظرا لأن الاستثمارات السياحية التي تخدم السياحة مباشرة تتطلب حجما كبيرا من التمويل تجعل المستثمرين فيها يترددون للاعتبارات التالية:

1-بقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة تتراوح من 20 إلى 25 سنة مع مخاطر ما يحدث من تغيرات في ظروف السوق بالإضافة للتغيرات السياسية والاجتماعية.

2-موسمية الطلب في المناطق السياحية ينبئ عن عدم إمكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الأعمال وبالتالي عدم إمكانية تحقيق الأرباح المرجوة.

3-إن العائد الصافي من الاستثمار في المشاريع السياحية يكون ضئيل لا يغري المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق معدلات أكبر .ونظرا لأن طبيعة الاستثمارات في القطاع السياحي تعتبر ضخمة فضلا عن أ□ا تتطلب رؤوس أموال كبيرة حاولت بعض الدول تقديم قروض طويلة الأجل لتمويل هذه الاستثمارات لتعطي فرصة لأنشطة المستثمرين المحليين مع بقاء الأرباح داخل السوق السياحي المصدرة لإعادة استثمارها، ومن جهة أخرى قد تعمد بعض الشركات الكبرى التي تمتلك سلاسل من المنشآت السياحية و Holiday Inn إلى الاستثمار في الدول الأخرى ومثال ذلك :سلسلة فنادقHilton و Sheraton.

✓ **التنظيم السياحي الفعال:**

يتميز السوق السياحي في الوقت الحاضر باتساع الطلب العالمي وتنوعه وكذا بعرض مماثل تشتد فيه

حدة المنافسة، كل هذا يتطلب تنظيم جيد وفعال من أجل تطوير السياحة.

ويختلف هيكل التنظيم تبعا للأهمية التي توليها الدولة للقطاع السياحي ومدى مساهمة القطاع الخاص وملائمة الظروف السياسية السائدة في البلد، حيث يمكن للقطاع السياحي أن ينمو بأطراد إذا كان في إطار تنظيمات حكومية وشبه حكومية.

و لا يوجد نموذج واحد يمكن أن يعتمد عليه في عملية التنظيم السياحي (وزارة، هيئة، مجلس...) ولكن ما يهم بصفة أساسية هو إعداد جهاز سياحي له الإمكانيات ليقوم بدور فعال في عملية التنمية السياحية.

✓ **التخطيط السياحي الواعي:**

يعمل التخطيط السياحي على تنظيم الظروف التي تؤدي إلى تنمية سياحية و تعجل بها، وهو عبارة عن وسيلة علمية منظمة ومستمرة تتضمن رسم صورة تقديرية للمستقبل، ويحصل التخطيط السياحي الواعي من خلال حصر وتعبئة الموارد والطاقات السياحية في المجتمع ومن ثم استخدامه أفضل استخدام ممكن للوصول إلى تحقيق أكبر معدل ممكن للنمو السياحي، وعلى ذلك فالتخطيط السياحي ينطوي على تحديد الأهداف، تقدير الموارد، تحديد حجم الاستثمارات ووسائل تمويلها واختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة[1].

✓ **التسويق السياحي الفعال:**

يعتبر التسويق السياحي من العوامل المهمة في تشجيع التنمية السياحية وتتضح أهميته من خلال عمله على خلق آليات مستحدثة والحث على الإبداع والابتكار فمن خلال الدعاية والإعلان يجعل المستهلك على اتصال دائم بالمنتج السياحي.

✓ **تقديم حوافز للمشاريع السياحية:**

تسعى العديد من الدول إلى تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات عن طريق تقديم:

-مساعدات مالية تستهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع السياحية والفندقية وهذا من خلال تقديم إعانات نقدية وإعانات عينية أو قروض طويلة الأجل بمعدلات فائدة منخفضة؛

[1] محمد مطر،مرجع سابق،ص،85

-تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليل من العمليات الروتينية في الأوراق والمستندات وتوضيح القوانين؛

-حوافز جبائية تتعلق بالإعفاءات والتخفيضات الضريبية والجمركية وتنشيط الدخول والخروج بالمطارات والموانئ؛

-مساعدات فنية من خلال دراسات شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع السياحية والفندقية، وتكوين العاملين في القطاع السياحي لضمان تحقيق المشاريع بالكفاءة والفاعلية المطلوبة؛

-مزايا للاستثمارات الأجنبية عن طريق توفير المناخ المناسب للاستثمار السياحي الأجنبي وإرساء عوامل

الاستقرار الاقتصادي والسياحي، لحماية رؤوس الأموال من التأميم والمصادرة، وإعطاء مصداقية أكثر ودعم

ثقتها بالدول المضيفة لها.

خاتمة الفصل الأول

تشكل الاستثمارات السياحية أحد أهم مصادر الدخل الوطني لدى كثير من الدول، بل تحتل مكانة متقدمة في تحفيز نموه، إضافة إلى مساهمتها الفعالة في تحسين ميزان المدفوعات والتأثير على العديد من القطاعات المرافقة لقطاع السياحة مثل :الصناعة والحرف والمصارف... إلخ.

يشمل الاستثمار السياحي الاستثمار في المقومات والإمكانات السياحية ، وتجمل في محورين هما:

الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية التي تضم كل من خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات

الترفيهية، خدمات النقل، والاستثمار في مجال الثروة السياحية المتمثلة بصورة رئيسية في مواقع الجذب

السياحي ومواقع التراث الطبيعي والثقافي.

وتحتاج هذه الاستثمارات إلى تسهيلات مالية وحوافز بالإضافة إلى دعم مستمر ومناخ ملائم لتمكينها

من الوصول إلى الأهداف المسطرة.

الفصل الثاني

ترقية الاستثمار في القطاع السياحي

الفصل الثاني : ترقية الاستثمار في القطاع السياحي

في ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسة جديدة، وهي فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاع السياحي، بحيث كانت المشاريع السياحية المنجزة خاصة في فترة السبعينات تابعة إلى الدولة، وبالتالي كان دور القطاع الخاص في السياحة ضعيفا جدا، وبعد تخلي الدولة عن الاستثمار السياحي لم يرافقه استثمارات القطاع الخاص لأجل سد الفراغ. ومن أجل الشروع في خوصصة القطاع السياحي من طرف الدولة، قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار)خاصة للقطاع الخاص(كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، وامتيازات أخرى وذلك من أجل تنشيط هذا القطاع.

ومن هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار السياحي

المبحث الثالث: العوائق الإدارية ،السياسية والاقتصادية للاستثمار السياحي

المبحث الأول:واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

الجزائر تعد من بين البلدان التي تتميز بطبيعة خاصة جعلتها محل اهتمام الباحثين و الرحالة العرب و الغرب، و هذا ما يؤكده الدكتور عبد الله ركيبي في مؤلفه "الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز" الذي ذكر العديد من الرحالة الذين زارو الجزائر و كتبوا عنها.

المطلب الأول: مقومات الجذب السياحي الجزائري

1-الخصائص الطبيعية و الجغرافية: تقع الجزائر في الشمال الإفريقي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم 2، و شرقا تونس و ليبيا، و غربا كل من المغرب و موريتانيا و الصحراء الغربية، وجنوبا النيجر و مالي ،و تعد الجزائر ثاني أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2.381.471 كلم 2 و عدد سكانها يفوق 35 مليون نسمة(حسب إحصائيات الديوان الوطني للسياحة 1997).

و يمكن أن نميز في الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضها البعض و هما:[1]

أ- منطقة الشمال: تظم المناطق التلية و المناطق السهلية، و هي مناطق عرضية أكثر منه طولية، و هي تضم بذلك أخصب الأراضي، و تحتوي السهول على جبال (الونشريس، القبائل،تلمسان)، و جبال الأطلس الصحراوي، الذي يتكون بدوره من جبال(القصور، العمودية، أولاد نايل والزيبان).

كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسطي أساسا، و آخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردا و قارص، و الصيف حار و جاف.

المناخ المتوسطي: و يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر 18 درجة مئوية، وتبلغ درجات الحرارة ذروتها خلال فصل شهري جويلية و أوت إلى 30 درجة مئوية، و عليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة و الرطوبة.

المناخ الشبه الحار: و يحوي منطقة الهضاب العليا، و يتميز بفصل بارد طويل و رطب أحيانا، إذ يستمر من أكتوبر إلى مايو، يسجل درجات حرارة معدومة و تحت الصفر أحيانا أخرى في بعض المناطق، أما بقية المناطق فميزتها الحرارة و الجفاف.

ب- منطقة الجنوب الصحراوي: إن للطبيعة الصحراوية ثلاث صفات رئيسية و هي تتمثل في الهضاب الأرضية و تسمى بالحمادة و الدروع، و الثانية تتركز في العروق و هي العرق الغربي

[1]- تبري يوسف،**الاستثمار السياحي في الجزائر**،الأهمية والمعوقات-المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية-دراسة حالة تجارب بعض الدول،ص،15.

الكبير و العرق الشرقي الكبير و عرق شاش، و الثالثة طبيعة الهقار و التي توجد بها أعلى قمة بالجزائر و هي قمة "طهاة" ب 3003 م.

و يمتاز مناخ المنطقة الصحراوية بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 1500 ملم في السنة و بحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، و يسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من مايو إلى سبتمبر بدرجات حرارة تتراوح بين 40 °م و 45 °م و بقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسا من واحات النخيل.

2-الخصائص التاريخية و الثقافية: إن المعالم التاريخية و الحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية و شاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي، فمعالم الأثرية و المتاحف و الوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة و عظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينفية إلى البيزنطية و الرومانية و أخيرا الإسلامية، التي فرضت نفسها على التاريخ، و الشاهد عليها قلعة بني حمادة ببجاية، و قد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، و هي منطقة الطاسلي و تيبازة و جميلة و تيمقاد و وادي ميزاب و حي القصبة.

كما يتبين أن السياحة الثقافية و الترفيهية، تستقطبان الكثير من الاهتمام في اختيار التوجهات السياحية، حيث يزداد الطلب عليها، و بهذا الصدد تتميز الجزائر بمزايا كفيلة بتلبية الطلبات الأكثر تشددا، بفضل امتداد المناطق الساحلية من الساحل إلى الصحراء و التراث الثقافي الذي يعكس تاريخ البلد بكل أبعاده الثقافية.

إن الصناعة التقليدية و الحرفية التي تتوفر عليها الجزائر تجعل السياحة الثقافية أكثر انتعاشا خاصة في موسم الاصطياف، بحيث يكتسي دور الصناعات التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد ككل، فاهتمام الشباب بهذه الصناعات حسب المناسبات يعطي فرصة أكبر للسياح لاكتشاف هذه القدرات و المواهب، ومن ثم التعريف بثقافة وحضارة الأمة.

3-خصائص أخرى:

- **المواصلات:** تعد المواصلات من بين أهم العوامل الأساسية لتطوير السياحة في المستقبل و تحتوي الجزائر على:

النقل الجوي: عرف النقل الجوي في الجزائر تطورا ملحوظا، إذ نجد 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية، و تغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35 محطة عبر أوروبا و إفريقيا و الشرق الأوسط كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية و المناطق الساحلية.

النقل البري: يبلغ طول الشبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 90000 كلم منها[1]:

-الطرق الوطنية : 22000 كلم.

-الطرق الولائية: 26000 كلم.

-الطرق الثانية: 42000 كلم.

-الطرق في طور الإنجاز: 3200 كلم و هي خصوصا طريق اليسار شرق غرب كما يبلغ شبكة السكك الحديدية 4200 كلم تتكون من:

- ❖ 1435 كلم شبكة عادية.
- ❖ 1055 كلم شبكة ضيقة.
- ❖ 305 كلم شبكة مزدوجة.
- ❖ 299 كلم شبكة كهربائية.

- **الاتصالات**: عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية وفيها ما " ADSL" اللاسلكية، إذ أصبح الهاتف و شبكة الانترنت سهلة المنال خاصة بعد إدخال نظام يقارب 5 ملايين مشترك في سنة 2005 بنسبة (90 %)، و 2 مليون مشترك لاتصالات الجزائر في نفس السنة، وكذا دخول المتعامل الثالث "نجمة" للسوق الجزائرية، و الذي حقق هو الآخر نتائج جد إيجابية، و يبلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال 65.8% من عدد المشتركين في الهاتف الثابت، و قد شملت التغطية للمشتركين أوراسكوم، و اتصالات الجزائر، كل ولايات الوطن و معظم الطرق الوطنية و ذلك إلى غاية عام 2005 ، و هناك جهد من طرق المتعامل الثالث لبلوغ نفس الأهداف، كما ساهم إنجاز مشروع 500 ألف خط من طرف اتصالات الجزائر في سنة 2004 ، إلى رفع مستوى العرض و مستوى الخدمات، كما أعطى بداية للمنافسة من خلال المكالمات أو الخدمات المجانية المقدمة و الرسوم ،و قد تم رصد 95 رخصة تم اعتمادها لتزويد 4000 فضاء الانترنت بدلا من 100 في سنة 2000،، كما سمح المزودون بإنشاء 2000 موقع للانترنت بدلا من 20 موقع، عام 2000 و ربط 700 ألف متصفح لأوراق الشبكة مقابل 10 آلاف خلال نفس السنة، و أسواق الاتصالات في الجزائر، صارت أكثر تنافسية لفائدة المستهلكين و المستعملين و أصبحت و سائل المهاتفة متوفرة و شبكات الانترنت.

[1] كريم قاسم،**ترقية السياحة في الجزائر**،دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة،رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر1998،ص،62.

المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي

تخضع النشاطات السياحية في إطار النظام الجبائي الجزائري للضريبة مثل النشاطات الأخرى، غير أنه نظرا لمميزات هذه النشاطات وكذا أهميتها في التنمية، باعتبارها مسجلة ضمن البرامج التي تعتبرها الحكومة ذات أولوية ، تم منحها الاستفادة من جباية مخففة وكذا من عدة امتيازات جبائية.

تحدد النشاطات السياحية خصوصا في إطار القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

ويتمثل النظام الجبائي المطبق على النشاطات السياحية، وهذا مع مراعاة الإعفاءات والتخفيضات المنصوص عليها في التشريع الجبائي فيما يلي:

1- فيما يخص الضرائب المباشرة:

تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19 %، مع العلم أن النشاطات الأخرى تخضع لنسبة 25%.

2-فيما يخص الرسم على النشاط المهني:

تخضع النشاطات السياحية على النشاط المهني نسبة2 % .

3-فيما يخص الرسم على القيمة المضافة: باستثناء النشاطات السياحية المنصوص عليها في القانون الجبائي ،والتي تخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 7% ،يخضع النشاطات الأخرى وكذا المؤسسات الفندقية لنسبة 17% .

4- فيما يخص حقوق التسجيل:

أ-عقود تكوين الشركات السياحية: تنص أحكام المادة 248 من قانون التسجيل على خضوع عقود تكوين الشركات، ومنها السياحية لحق قدره 0.5% يطبق على المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج.

غير أنه في حالة شركات ذات أسهم، يجب أن لا يقل هذا الحق عن 10.000 دج ولا يتعدى 300.000 دج .

ب-زيادة رأسمال: تخضع العقود المتضمنة زيادة رأسمال لرسم بمعدل 0.5 % ،عندما تكون الأرباح أو

المؤونات المدمجة في رأسمال الشركات لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات.

ج- تخفيض رأسمال:

يجب أن نفرق بين[1]:

التخفيض الناتج عن الخسارة ،والذي يخضع للرسم الثابت المطبق على العقود غير الإسمية ، بشرط أن لا يتم أي تعويض مترابط لفائدة الشركة.

والتخفيض الناتج عن توزيع القيم الاجتماعية، الذي يسمح بالحصول على حق القسمة المقدر ب 1.5% الذي يطبق على القيم الممنوحة لكل شركة (يعتبر هذا التخفيض قسمة جزئية).

5 -ضرائب ورسوم أخرى:

قصد السماح للبلديات بتلبية الأعباء الضرورية التي تسمح لها بالقيام بنشاطاتها، نصت أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2008 على توسيع مجال تطبيق تعريفة الإقامة على مجموع بلديات الوطن وإعادة رفع الرسوم المطبقة.

تؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة ، والتي لا يمكن أن تقل عن خمسين(50) دينار على الشخص وعلى اليوم الواحد، ولا تفوق ستين(60) دينارا ولا تتجاوز مائة (100) دينار على العائلة.

غير أنه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات ثلاث(03) نجوم وأكثر، تحدد تعريفة الرسم على الإقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة على النحو التالي:

200دج للفنادق ذات ثلاث(03) نجوم.

400 دج للفنادق ذات أربع (04) نجوم.

600 دج للفنادق ذات خمس(05) نجوم.

غير أن هذا الرسم لا يطبق على مراكز العطل والترفيه.

وقصد تحفيز وتسريع وتيرة تنمية القطاع السياحي، والتي تنتج عنها آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني أنشأت الدولة عدة إجراءات وأحكام تدعيمية ،وكذا امتيازات جبائية لصالح الاستثمار السياحي.

[1]قرومي حميد وحميدي عبد الرزاق،**السياحة في الجزائر**،الواقع والآفاق،ص،14.

في هذا الصدد: نصت مختلف أحكام قانون المالية على عدة إعفاءات جبائية وتتمثل فيما يلي:

فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي[1]:

- إعفاء مؤقت لمدة عشر (10) سنوات لفائدة المؤسسات السياحية من طرف المستثمرين الوطنيين، أو الأجانب باستثناء الوكالات السياحية و السفر، وكذا الشركات الاقتصادية المختلطة التي تمارس نشاطها في القطاع السياحي.

- إعفاء مؤقت لمدة خمس(05) سنوات ابتداء ا من سنة 2001 على عمليات البيع، والخدمات الموجهة للتصدير باستثناء النقل البري ،البحري، الجوي، إعادة التأمين والبنوك.

-كما توجد تخفيضات شبه ضريبة وتضم:

رسوم جمركية: حيث تستفيد عملية اقتناء التجهيزات والتأثيثات غير منتجة محليا، وحسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل من المعدل المخفض للحقوق الجمركية ،وذلك إلى غاية 2014/12/31.

تخفيضات عقارية: تهدف تحفيز تنمية القطاع السياحي تم منح تخفيضات عند التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية ،وذلك بنسبة 50 % بالنسبة للأراضي الواقعة في الهضاب العليا، ونسبة 80 % بالنسبة للأراضي الواقعة في جنوب البلاد ،وزيادة على ذلك تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية من تحفيزات مالية تتمثل في: تخفيض نسبة 3% و 4.5 % من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

المطلب الثالث: تمويل الاستثمارات السياحية

تمويل المؤسسات السياحية والفندقية الصغيرة تجهيزات في وضع متدهورة وتعرف نقصا في النظافة مما يجعل السائح يعرض عنها، وهذا بسبب نقص التمويل اللازم لتحسين وضعيتها الأمر الذي يتطلب توفير قرض خاص بالتجهيزات والتزيين للفنادق والمؤسسات السياحية الفندقية.

تقدم الجزائر حاليا قرضا مشابها مثل القرض على المدى المتوسط والمعبأ يمكن أن يلبي حاجيات التجهيز وإعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية الصغيرة، تتراوح مدتها بين 2إلى 7 سنوات وهي كافية نظرا لمحدودية المبالغ التي تطلبها مثل هذه الاستثمارات إلا أن العائق هو نسبة النسبة المرتفعة التي بلغت 12 % مما يجعل المؤسسة السياحية عير قادرة على تحملها.

ويوجد في العديد من الدول بنك للقرض الفندقي وفي دول أخرى يعطي هذا القرض من قبل قسم في البنك، وفي الكثير من الأحيان يكون القرض الفندقي نتائج بنكي تقدم من طرف العديد من

[1] منصوري الزين،**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02.

البنوك المختصة، إن عبارة القرض الفندقي تعني وتشمل أنواعا من القروض مصنفة حسب الحاجة إلى قسمين أساسيين: قروض تمويل الاستثمار، قروض تمويل الاستغلال.[1]

[1] مصطفى زيتون،**كتاب الإحصاء السياحي**،مكتبة الأهرام2001 ص 32.

المبحث الثاني: أساسيات الاستثمار السياحي

للاستثمار السياحي عدة خصائص يتميز بها و مميزات بحيث أن لهم أهمية بالغة في جوانب متعددة خاصة منها الجانب الاقتصادي ...

المطلب الأول:خصائص و أهمية الإستثمارات السياحية

- تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص ، تتمثل أهمها في[1]:

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول لمدة و ثابتة من طويلة 20 إلى سنة 25 مما سنة يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات؛
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى من عالي التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك؛
- الاستثمارات السياحية لا إلى تحتاج عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري؛
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي من دولة خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

-أهداف الاستثمارات السياحية

يسعى المستثمر السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حفاظا على مكانته ولتحسين علاقته مع من غيره الأعوان الاقتصاديين، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

أ. أهداف إقتصادية : تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية فيما يلي:

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية أي في من دولة الدول؛
- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية؛
- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين

ميزان المدفوعات .

ب. أهداف سياسية: تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية في[2]:

[1] فريد النجار،**للاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**،مؤسسة شباب الجامعة 2000،ص52.

[2] مصطفى زيتون،مرجع سابق،ص،32.

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي ؛
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى ؛
- تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

ج. أهداف إجتماعية: تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى[1]:

- رفع مستوى المعيشة؛
- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال من الحد الهجرة الداخلية وهذا

عن طريق تطوير مناطق الجذ السياحي؛

- القضاء على كافة أشكال الفساد الإجتماعي والأمراض الإجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق

فرص عمل جديدة.

المطلب الثاني:مزايا الاستثمار السياحي في الجزائر

تتمثل المزايا التي تمنحها الجزائر للمستثمرين في المجال السياحي[2] :

- يتكفل صندوق دعم الإستثمارات، و الترقية و نوعية النشاطات السياحية، بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع إستثمارية سياحية ؛
- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة ٪19 ، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة ٪25 من هذه الضريبة؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون

الوطنيون أو الأجانب، بإستثناء وكالات السياحية و الأسفار، و كذا شركات الإقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع

السياحة؛

[1] عطا الله فاروق عبد النبي حسانين، **التنمية السياحية المستدامة**: دراسة تقويمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة سفاجا، مذكرة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 2003 ، ص 6.

[2] أحمد فوزي ملوخية،**مدخل الى علم السياحة**،بدون طبعة،دار الفكر الجامعي،مصر 2008،ص،63.

- تستفيد الإستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال ولايات الجنوب؛ على التوالي من تخفيض ب 3 ٪ و 4,5 ٪من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية و الفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال و ولايات الجنوب، في إطار "مخطط نوعية السياحية"، فتستفيد على التوالي من تخفيض ب و ٪4,5 3 ٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية و الحموية؛
- تطبيق النسبة المخفضة ب ٪7 من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛
- الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال، و كذا تأسيس شركات في قطاع السياحة؛
- تطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص إقتناء تجهيزات و أثاث غير مصنعة محليا، تدخل في إطار التأهيل، طبقا "لمخطط نوعية السياحة؛
- من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب و الهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الإمتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الإستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر، على التوالي ب و ٪50 ٪80؛
- توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، لفائدة الإستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة[1].

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا إقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الإستثمارات الأجنبية، كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق إستغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الإقتصاد والمجتمع[2] .

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي،**التقدم التقني في صناعة السياحة**،الطبعة الأولى،الأردن دار الأيام للنشر والتوزيع2016،ص،32

[2] مصطفى يوسف كافي،**البيئة والتسويق السياحي**،الطبعة الأولى الجزائر،دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2017 ص،45.

1- واقع الإستثمار في الجزائر: يوضح الجدول أدناه عدد المشاريع المصرح بها في سنة 2015 حسب القطاع:

الجدول 01-02: " عدد المشاريع الإستثمارية في الجزائر حسب القطاع المصرح بها في سنة 2015"

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	244	3.07%	35498	3.63%	5144	3.59%
البناء	1468	18.47%	126371	8.58%	21449	14.96%
الصناعة	2124	26.72%	755397	51.27%	69772	48.68%
الصحة	134	1.69%	30489	2.07%	3546	2.47%
النقل	2572	32.35%	174327	11.83%	13710	9.57%
السياحة	232	2.92%	139180	9.45%	12860	8.97%
الخدمات	1176	14.79%	194152	13.18%	16849	11.76%
المجموع	7950	100%	1473414	100%	143330	100%

المصدر: إحصائيات وزارة الصحة الجزائرية ل2014 على الرابط http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf، تاريخ التصفح 2018/06/01

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه على الرغم من التحفيزات التي توفرها الدولة الجزائرية للمستثمرين إلا أن عدد المشاريع لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، خاصة في المجال السياحي والذي يمثل 232 مشروع استثماري، حيث يمثل نسبة تقل عن 3 % من إجمالي عدد المشاريع، ولا يفوق 10 من % قيمة المشاريع، على الرغم من المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر.

2- توفير فرص عمل جديدة: يعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في من كثير الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الإقتصادية إضافة إلى مايلي[1] :

- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية؛

- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء .

[1] مصطفى يوسف كافي،مرجع سابق،ص،35.

والجدول الآتي يمثل وضعية المشاريع السياحية من ناحية الإنجاز لسنتي 2013 و 2014 م.

الجدول 02-02 : " وضعية إنجاز المشاريع الإستثمارية السياحية في الجزائر لسنتي 2013 و 2014 "

سنة 2013				
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 10 دج
مشروع في طور الانجاز	377	51570	28083	173.893
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	23.58
مشاريع غير منطلقة	219	17263	8093	65.42
مشاريع تم انجازها	21	1793	576	2.56
المجموع	746	84643	43602	265.451

المصدر: إحصائيات وزارة الصحة الجزائرية ل2014 على الرابط
http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf، تاريخ التصفح 2018/06/01

سنة 2014				
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 10 دج
مشروع في طور الانجاز	385	54884	25526	190.344
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم انجازها	76	6377	2971	30.38
المجموع	861	104244	45300	342.26

المصدر: إحصائيات وزارة الصحة الجزائرية ل2014 على الرابط
http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf، تاريخ التصفح 2018/06/01

وهذا ما يوضحه الجدولين 1و2 والذين يبينان أن عدد المناصب العمل الجديدة التي تنشئها المشاريع السياحية بصفة

مباشرة والتي تقدر ب 12860 منصب لسنة 35400 ، 2015 لسنة 2014.

وطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحةOMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة؛ فإنه عدد مناصب العمل الغير مباشرة التي تساهم بها المشاريع لسنة 2014 هو 254052 منصب.

أما فيما يخص مساهمة السياحة ككل في تشغيل اليد العاملة، الجدول الآتي يوضح تطور عدد مناصب الشغل التي تساهم بها السياحة بصفة مباشرة وبصفة عامة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014:

الجدول 03-02 : " تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي من 2005 إلى 2015 في الجزائر"

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المناصب المباشرة	258.2	239	225.4	227.7	296.2	254.1	266.6	292.2	321.4	305.9	327.3
العدد الإجمالي	528	576.3	546.2	515	593.2	535.4	535.4	583	634.5	604.4	628.3

المصدر: World Development Indicators (WDI), November 2015 ، تاريخ التصفح 2018/06/04.

نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة بصفة مباشرة أو بصفة إجمالية في تزايد مستمر، حيث أنه قدرت عدد اليد العاملة بصفة مباشرة سنة 2015 عدد 327.3 ألف عامل بنسبة زيادة قدرها 6.54 % مقارنة بسنة 2014 م أين كانت تقدر ب 305.9 ألف عامل. بينما قدرت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في توفير مناصب العمل لسنة 2015 بقيمة 628.3 ألف عامل بنسبة زيادة قدرها 3.80 % مقارنة بسنة 2014 أين كانت تقدر ب 604.4 ألف عامل. إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضئيلة مقارنة بما تملكه الجزائر من مقومات سياحية.

3-مساهمة السياحة الجزائرية في إيرادات الدولة: المؤشر الآخر الذي يؤكد على التطور السريع في القطاع السياحي هو حجم الإيرادات السياحية السنوية التي تقدمها السياحة إلى الاقتصاد البلد السياحي،كما تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، والجدول الآتي يوضح إيرادات السياحة ونسب مساهمتها في الدخل الإجمالي الخام في الجزائر:

" الجدول 04-02 : "إيرادات السياحة ونسب مساهمتها في الدخل الإجمالي من 2005 إلى 2015.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات مليون دولار	477	393	334	473	361	324	300	295	326	347
نسب المساهمة في الدخل	1.7	1.02	1.7	2.05	2.3	2.4	2.6	2.9	3.0	3.2

المصدر:World Travel and Tourism Council Data, 2016 ،تاريخ التصفح 2018/06/04.

نلا حظ أن إيرادات السياحة شهدت تذبذب بين الزيادة والنقصان، حيث أنها بلغت أكبر قيمة لها سنة 2005 بقيمة 477 ملون دولار، ثم شهدت تراجع إلى غاية سنة 2007 لتقدر فيمتها ب 334 مليون دولار، ثم ترتفع سنة 2008 لتصبح تقدر ب 473 مليون دولار ، ثم تتناقص قيمتها وترتفع في السنتين الأخيرتين لتصبح في سنة 2014 تقدر ب 347 مليون دولار بنسبة إنخفاض قدرها 28.12 % مقارنة بسنة 2008 م. وهذا راجع لمجموعة من الأسباب أهمها، عدم إنتهاج الجزائر لإستراتيجية واضحة لتنمية القطاع السياحي، بالإضافة لعدم الاستقرار الأمني.

نلاحظ أن نسب مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي الخام في تزايد مستمر ولكن بوتيرة بطيئة، حيث بلغت سنة 2011 نسبة 2.4 بنسبة إرتفاع قدرها 4.3 % مقارنة بسنة 2010 أين كانت تبلغ 2.3 وقد صرح وزير السياحة عند زيارته لمستغانم في سنة 2016 إلى أن نسبة مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي لا تتعدى 1.5 % وهذا بالنسبة لسنة 2015 . وهي نسب ضعيفة مقارنة بدول الجوار أين تقارب النسبة 8% هذا من جهة، وبما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية كثير ومتنوعة. وهذا راجع لقلة المشاريع والاستثمار في السياحة من جهة. وعدم وجود إستراتيجية ورؤية واضحة لاستغلال المقومات السياحية من جهة أخرى.

المبحث الثالث: العوائق الإدارية ،السياسية والاقتصادية للاستثمار السياحي

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية، فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي ،ولكن في واقع الأمر هناك عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري ، ومن أهم هذه العراقيل نجد الإجراءات الإدارية المرهقة للمستثمر السياحي.

المطلب الأول: العوائق الإدارية

يتخبط الاستثمار السياحي في العديد من العراقيل المتعلقة بكثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية إلى جانب بروز ظاهرة الفساد الإداري.

- ✓ **كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية[1]**:

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري، في تخطي عتبة الفقر والسير بالعملية التنموية إلى الأمام عن طريق إزالة كل العراقيل والحواجز التي تعترض هذا السبيل.

حيث يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوربية والمكتب الأمريكي (شلومبرغر) لسنة 2004 الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تحول دون القيام بالاستثمار في الجزائر حتى بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة، حيث كانت معظم الآراء والمواقف التي أثارها المستثمرون الأجانب يؤكدون على وجود عقبات كبيرة، ستحول دون تدفق الاستثمارات في الجزائر وستظل موجودة حتى إذا دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ. وطرح التقرير الأوروبي عددا من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمارات، مشيرا إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تملك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين أو الموجودين في الجزائر، واستنادا إلى عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات، أغلبها من الدول الأوروبية الأساسية مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، وأشار المستثمرون المستجوبون إلى أن الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة 37 % تليه 42 % الاستقرار السياسي والاقتصادي ثم الإطار التشريعي والقانوني بنسبة 34 %، فسر المستثمرون الأوربيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر والتعامل مع المنتوج الجزائري بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر سواء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الاستقرار المؤسساتي والسياسي والاقتصادي يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات والمعلومات.

[1] منصوري الزين،**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02،ص،09.

ورغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي ،إلا أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته ، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر بمراحل ما بين 5إلى 9مراحل إدارية في هذين البلدين المغاربيين.

وعند تسليط الضوء على الوضع الإداري في الاستثمار السياحي بصفة خاصة، نجده يتميز بالبيروقراطية الشديدة التي كان نتاجها خسارة الجزائر ملايير الدولارات.

وفي ظل توافر كل من الجزائر وتونس والمغرب على مزايا تنافسية سياحية متشابهة نظرا للتقارب الجغرافي بين الدول الثلاث، تكون لمدى توافر التسهيلات الإدارية دور كبير في قرار المستثمر وهو ما تسبب في خسارة الجزائر 9 ملايير دولار كاملة في قطاع السياحة.

كذلك كشف مسيرو وكالات سياحية خاصة عن وجود عديد المشاريع السياحية ،التي بادرت بها الوكالات السياحية ومستثمرون خواص في أدراج الوزارة الوصية منذ 3 سنوات بدون رد على أصحابها، سواء بالسلب أو الإيجاب، وهذا ما يبقي الإمكانيات السياحية دون استغلال خاصة مع الملل الذي بدأ يعترض السياح الأجانب من المنتوج السياحي لتونس الذي يجلب إليه عشرات الآلاف من السياح الجزائريين سنويا.[1]

بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين وانتشار الفساد في تطبيق القانون، هذه الممارسات السلبية أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، إذ نجد أن المستثمر الإماراتي الذي كان ينوي خلال سنة 2000 إقامة استثمارات كبيرة في البناء والسياحة، واجه العديد من العراقيل البيروقراطية دفعته ليستثمر أمواله التي كانت مخصصة للسوق الجزائري في مشاريع مختلفة أقامها في المغرب في فترة لا تتجاوز سنة ،ونجح في تجسيد مشاريعه في المغرب بفضل التسهيلات التي تمنح في هذا البلد في مجال الاستثمار .

فعلى الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخا انطباعا سيئا لدى المستثمرين، يمكن إجمالها في:

1-عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة وأخرى؛

2- تداخل الصلاحيات بين الهيئات، وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة؛

3- تعقد وبطئ الإجراءات الإدارية، حيث إن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و 93 يوما(في المتوسط) و 130 يوما للحصول على رخصة بناء، و 35 يوما لرخص أخرى؛

[1] كريم قاسم،**ترقية السياحة في الجزائر**-دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة،رسالة ماجستير في علوم التسيير-جامعة الجزائر1998،ص،61.

4- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل: الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهواتف، قنوات الصرف الصحية؛

5-تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث أن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة، الذي يتوقف عن العمل بعد الرابعة مساءا، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية(إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراءات العبور...إلخ؛

6- عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ لكونها لا تزال عمومية، الأمر الذي قد يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء و 7أيام أخرى للتفريغ؛

7-تعدد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح الضرائب على التكيف مع المستجدات، حيث تشير بيانات بيئة أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي لبيان مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات الإدارية والمؤسسية مختلف الدول المتعلقة ببيئة الأعمال إلى أن الجزائر ملزمة ببذل المزيد من الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتقليل من التكاليف والأعباء لأداء الأعمال وذلك لتحسين بيئة الاستثمار بها لأن كل البيانات المتعلقة ببيئة الاستثمار في الجزائر تشير إلى بعدها عن المعدلات العالمية والإقليمية.[1]

المطلب الثاني:العوائق السياسية

إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري.

ويقصد بالبيئة السياسية وجود نظام سياسي مستقر وموقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية[2].

وهو كل ما يتعلق بنظام الحكم وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية أو الطبقية ودرجة الوعي والنضوج السياسي، وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص والوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار فعدم الاستقرار يؤخر من جهة من خطوات التنمية

[1]- **مناطق التوسع السياحي** : كل منطقة أو امتداد من الإقليم بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية مؤسسة سياحية ، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية.

[2]مصطفى يوسف كافي،**البيئة والتسويق السياحي**،الطبعة الأولى الجزائر،دار الحامد للنشر والتوزيع 2017،ص،66.

المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.

حيث يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار.

يرتبط الاستقرار السياسي بمدى خلو الدولة من الاضطرابات الأهلية والأمنية كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية، وبما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسير تلك القوانين والاتفاقيات وتنفيذها، وتتحكم طبيعة العلاقات بين البلدان في تصدير الاستثمارات من بلد لآخر، يضاف إلى ذلك طبيعة النظام السياسي القائم في دولة ما، إذ لا شك أن الدول التي تتمتع بالديموقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال المحلي والأجنبي وتتسم سياستها بالوضوح والشفافية واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص القانونية ، وفي سياق مواز يعرض الشكل التالي درجات الاستقرار السياسي في الدول العربية من خلال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والعنصرية عام 2007 ويوضح هذا الشكل أن القليل فقط من الدول العربية تقع في الوضع الجيد أي المجال الموجب للمؤشر بين

(0و 0,81) بينما تقع أغلب الدول العربية في المجال السلب للمؤشر، ويلاحظ أن العراق والصومال تجاوزتا القيمة(- 2,5) وهذا دليل على تردي الأوضاع السياسية نتيجة للحروب والنزاعات المسلحة في الدولتين، وعليه فإن الدول العربية تتميز بأوضاع غير مستقرة سياسيا تؤثر سلبا على حركة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المطلب الثالث:العوائق الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية للاستثمار السياحي

❖ **العوائق الاقتصادية**

1-النقص في البنية التحتية المادية والاجتماعية:

تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما، الطرقات والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم والصحة والتكوين ولتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة في تحسين معيشة الفقراء، وتمكين نموالشركات وتوسعها، إذ تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، وإلى إثقالهم بعبء مشاكل النقص في المدخلات الأساسية ، أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع والمواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج والاتصالات في الوقت المناسب[1].

[1]قرومي حميد،حميدي عبد الرزاق،**السياحة في الجزائر**:العوائق وافاق التطوير،ملتقى وطني حول السياحة في الجزائر الواقع والافاق،ص 16،.

وتفتقد الجزائر لمشروعات البنية التحتية مثل المواصلات حيث نجد أن بعض المناطق السياحية معزولة لاسيما في الجنوب.

2- محدودية الموارد البشرية:

إن توفير العمالة المؤهلة والمطلوبة للممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المهتمين بالسياحة، فلا يكفي إقامة المشروعات السياحية الضخمة وتخصيص رؤوس الأموال الكبرى لها ولا نوفر من يقوم بشؤونها تشغيلا وإدارة، إن العمل في القطاع السياحي يتطلب قدرات فنية وإدارية خاصة لمواجهة احتياجات القطاع وتنميتها باستمرار، إن تشغيل أشخاص ينقصهم التأهيل والتدريب الكافي يؤدي إلى فشل هذه المشروعات، فالسياحة هي صناعة خدمات تتطلب مستوى من المهارات سواء الخدمات السياحية المباشرة في المشروعات السياحية أو الخدمات المتصلة بها مثل جوازات السفر، والجمارك ومنح التأشيرة وغيرها من الخدمات، فالجزائر تسعى من خلال مخطط التنمية السياحية 2030 إلى إقامة مشاريع ومركبات سياحية ضخمة تتوفر على عدد محدود من مؤسسات تكوين مختصة في التكوين السياحي، وهي لا تقدم الكثير من حيث النوعية أو العدد، وهي لا تلبي متطلبات السوق السياحية الوطنية من اليد العاملة المؤهلة، فمن ناحية النوعية مازال فروع التكوين كلاسيكية قديمة تتمثل في فرع الاستقبال، الإطعام، التسيير الإداري ، وهي برامج تكوينية قديمة وغير مطورة مع ما يتماشى والبرامج الحديثة أو من حيث استحداث تخصصات جديدة مثل الدليل السياحي، العاملين في الوكالات السياحية، منظمو الرحلات الجماعية، أو المقدمين للمنتج السياحي في الخارج أو الأصناف الخاصة من العاملين في الفنادق الفخمة المختصة في المؤتمرات، والتي تهتم بالشخصيات المهمة وكبار القادة والسياسيين وأصحاب الأموال والثروات لأن الخدمات تختلف من طبقة إلى أخرى وبصفة عامة فإن الخدمات السياحية يجب أن تكون راقية مهما كانت الطبقة الموجهة إليها وعلى هذا النحو يؤثر سلوك العاملين تأثيرا كبيرا في كفاءة الخدمة وأدائها ،كما يترك هذا السلوك انطباعا هاما لدى المستهلكين، فمن المعروف أن المستهلك نفسه يعتبر أفضل أنواع الإعلان والإشهار عن المنتجات باعتباره إعلانا غير متحيز، هذا من جهة النوعية أما من جهة العدد فإن المؤسسات الثلاثة السابقة والمؤسسة منذ سنة 1976 في كل من بوسعادة وتي زي وزو والجزائر العاصمة لا يتخرج منها إلا العدد القليل فقدرتها الاستيعابية الكلية تقدر ب 480 طالب فقط مما

جعل اليد العاملة المؤهلة في القطاع السياحي لا تشكل إلا 15,5 % في النشاط السياحي في حين أن المعايير الدولية تحدد ضرورة التكوين النوعي لحوالي 30 % من مجموع المستخدمين[1].

3-عدم الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي للدولة عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمر الأجنبي ومنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذ أن المستثمر يسعى أساسا وراء استغلال أمواله ووحداته الإنتاجية

[1] مجيطنة مسعود،مرجع سابق،ص،15.

إلى تحقيق عوائد مجزية ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها مستقرا لا تقصف به الأزمات الاقتصادية ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي في حالات من أهمها التضخم والتخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية:

- ✓ **التضخم:** يعتبر التضخم مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي إذ أنه يبعث على عدم الثقة

والطمأنينة للمستثمر ولذلك فإنه يمثل عائقا ونبينه كما يلي[1]:

*يؤدي التضخم إلى أعراض رأس المال الأجنبي، وتشجيع الأفراد على تحويل أموالهم إلى الخارج، فضلا عن الإضرار بذوي الدخول الثابتة وما يولده ذلك من تذمر اجتماعي.

* يؤثر التضخم تأثيرا واضحا على الاستثمار غير المباشر مثل القروض، إذ يلحق بالدائن ضررا جسيما، ذلك أنه يسترد نقودا تمثل كمية معينة من السلع والخدمات، تقل كثيرا عما كانت تمثله وقت الحصول على القرض.

* يمارس التضخم تأثيرا سيئا وضارا على ميزان المدفوعات الوطني، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات، فالتضخم يتضمن في الواقع إيجاد قوة شرائية داخلية متزايدة، لا تواجهها زيادة كافية في الناتج الداخلي، فيتجه بسبب ذلك جزء من القوة الشرائية إلى الواردات السلعية، كما أنه يؤدي من جهة أخرى إلى تقليص الصادرات طالما أنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات الوطنية.

*يعمل التضخم على توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية والتي لا تخدم التنمية الاقتصادية في الدولة، أي أنه يؤدي إلى سوء توجيه الاستثمارات وكذلك إلى إيجاد أنواع من الاستثمارات لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية فتسود في الاقتصاد ظاهرة المضاربة الخطرة، وتخزين السلع والمواد الأولية، بدلا من مزاولة الأفراد لنشاط إنتاجي سليم.

ولا تزال معدلات التضخم في السنوات الأخيرة مرتفعة في الجزائر من سنة لأخرى، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول05-02:معدل التضخم لفترة (2005-2015).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم %	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	3.50

المصدر: من موقع البنك الدولي:http//www.albankaldawli.org.

[1] ماهر عبد العزيز،مرجع سابق،ص،54.

✓ **تخفيض العملة الوطنية:**

يقصد بذلك أن تقرير الدولة تخفيض قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية، ويؤدي هذا الإجراء بالضرورة إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى، وانخفاض قوتها الشرائية في الخارج، وتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لأسباب عدة لعل أهمها ما يلي:

-معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الوطني وذلك بتقييد الواردات وتشجيع الصادرات، فتخفيض العملة يؤدي في الواقع إلى زيادة الطلب على السلع الوطنية من قبل الأجانب بالنظر لملائمة أثمانها، فتزداد بذلك صادرات الدولة.

- قد تهدف الدولة من تخفيض عملتها إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، ذلك أن تخفيضها يؤدي إلى التوسع في الصناعات الوطنية تهدف زيادة التصدير، ومن ثم التوسع في التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة.

فعلى الرغم من الآثار الايجابية لإجراء تخفيض العملة، فإنه قد يؤدي أحيانا إلى تحميل المستثمر المحلي وكذا الأجنبي بعض الخسائر الاقتصادية، التي لم تكن في تقديره عند قيامه بممارسة نشاطه الاستثماري، ذلك أن انخفاض قيمة العملة الوطنية، ينعكس أثره على أثمان السلع المستوردة والمصدرة.

وتعود أسباب الانخفاض الكبير للدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي إلى عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية من أبرزها: ارتفاع قيمة العملة الأمريكية مقابل العملات الصعبة الأخرى على غرار الجنيه الاسترليني والأورو الذي سجل تراجعا كبيرا، أما العوامل الداخلية فتعود أساسا إلى سياسة بنك الجزائر.

❖ **العوائق الاجتماعية**

إن مشكل العمالة والتشغيل له تأثير على الاستثمار من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل من جهة أخرى وقد أدى الاختلال التوازني الاجتماعي إلى تفاقم البطالة من 15 % سنة 1984 إلى 17 % سنة 1987 وإلى 17,2 % سنة 1989 ثم 19,2 سنة % 1990 وفي سنة 1991 بلغت 20,2.[1]

والواقع أن هذه الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي لأن التشغيل معناه الاستثمار وإن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توازني بين تطور الاستثمار من جهة وتطور السكان من جهة أخرى.

[1] علي موفق، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**،مذكرة شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية،2001-2002،ص،78.

أما فيما يتعلق بالمستوى المعيشي والقدرة الشرائية وفق تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2000 عرف الاستهلاك النهائي للعائلات تحسنا نسبته 2% من الحجم دعمه في ذلك الانخفاض النسبي في مستوى الأسعار الذي مكن من استقرار القدرة الشرائية ولا يخفى أن الطبقة الجزائرية الوسطى في اضمحلال إذ أن 25 % من الشعب يعيش دون الفقر حوالي مليون فقير مما جعل المجتمع الجزائري ذات طبقتين: فقراء وأغنياء مع ما يولد من ذلك الشعور بالظلم لدى الغالبية.

- إن نسبة الفقراء في الجزائر في الريف أكبر من فقراء المدينة، وهذا التفاوت الكبير بين الريف والمدينة يؤدي إلى زيادة الهجرة الريفية بازدياد مضطرد مادامت عوامله مستمرة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الثنائية في المجتمع .

- انتشار البطالة بسبب أن الغالبية العظمى من الفقراء ذوي المداخيل المتدنية التي لا تمتلك مصادر دخل أخرى سوى العمل، إضافة إلى عدم وجود برامج لرفاه العاطلين كما هو الحال في الدول الغربية وفقراء الجزائر يعانون من البطالة كنتاج لثقافة الفقر والتي تعود لأنماط سلوكية وعادات سلبية في المجتمع وبالتالي تؤدي إلى زيادة الفقر لدى الفئات ذات الدخل المنخفض.

وهناك مجتمعات عربية منفتحة على المستثمر الأجنبي وأخرى لا تزال منغلقة على المستثمر الأجنبي وذلك نتيجة لتراكمات الفترات السابقة الاستعمارية وكذلك ما تعانيه بعض الدول العربية من عادات وتقاليد غير مشجعة على الاستثمار.

❖ **العوائق الثقافية**

وتتمثل أهم المعوقات الثقافية المؤثرة في الجذب السياحي في النقاط التالية :

- قصور في الوعي: لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية في المجال السياحي بطبيعة الناس وثقافتهم الفرعية بكل مضامينها المختلفة عند التخطيط للمشروعات السياحية، فيجب أن تركز دراسات الجدوى على كل الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية لتلك المناطق خصوصا عند إنشاء المنتجعات الجبلية والقرى السياحية في المناطق السياحية أو القروية؛

- عدم الاهتمام بالصناعات البيئية التقليدية: التي تمثل عنصر جذب هام للسائحين الأجانب وتشجيع الأسر القائمة عليها من جانب المسؤولين الرسميين والجمعيات الوطنية، حيث أن لهذه الأنشطة جدوى اقتصادية اكيدة، بالإضافة إلى إبراز القيم الفنية والجمالية في تراث وثقافة الجماعة المحلية وتعميق الإحساس بأهمية وأصالة هذا التراث واعتزاز الزائرين بهذه القيم؛

- عدم وجود نشرات أو كتيبات : تبرز مختلف الخصائص البشرية والتراثية إلى جانب المقومات الطبيعية

والاقتصادية في مناطق الجذب السياحي، خصوصا المناطق ذات الثقافات الفرعية مثل مناطق وادي مزاب وجنات والطاسيلي، ومنطقة الأوراس ومنطقة القبائل...إلخ.

إن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لها اليوم أهمية كبيرة ودور استراتيجي في تطوير السياحة وتظهر من خلال:

-الاعتماد المتزايد والمتعدد لوسائل الإعلام المتطورة لدى العملاء؛

-توفير أسطوانات مبرمجة موسوعية عن المقاصد السياحية ومقوماتها؛

-إمكانية البحث عن الفنادق والخدمات الأخرى بواسطة الإنترنت؛

-قيام شركات متخصصة في السمسرة السياحية بعرض أسعار غرف فندقية مخفضة على المواقع الالكترونية.

- قلة أو عدم استخدام منتجات البيئة كعناصر ثقافية مادية عند تأثيث القرى والمنتجعات السياحية خصوصا في المناطق الصحراوية والقروية والجبلية البعيدة ذات مقومات الجذب المتعددة، بالرغم أن هذا من شأنه أن يخلق انسجاما وتوافقا مع البيئة وسيحقق راحة للسائح المحلي والأجنبي[1].

[1] ابتسام بري،**دور الترويج في تشجيع وترقية الاستثمار في القطاع السياحي**-دراسة حالة واد ريغ،2016-2017،ص،96.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال تطرقنا الى واقع الاستثمار السياحي في الجزائر فانه مازال يعاني من مشاكل التمويل التي تقوم به البنوك، رغم توفر الإمكانيات المالية الهائلة وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم مرونة النظام المصرفي في الجزائر، بالإضافة إلى المشاكل الأخرى التي يعاني منها المستثمرين السياحيين والمتمثلة بالأخص في توفير العقار السياحي الذي يبقى العائق الكبير في تطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر. زيادة على ذلك لابد على الدولة التدخل لتطوير وتحسين هذا القطاع وذلك من خلال إصدار قوانين تساعد المستثمرين سواء كانوا أجانب أو محليين وإعطاء تحفيزات ومساعدات مالية وجبائية تشجع على الاستثمار حتى تستطيع الجزائر خلق ثروة بديلة الوطني يكون بديلا للاقتصاد

الريعي المعتمد على المحروقات.

الفصل الثالث

الاستثمار السياحي في ولاية مستغانم

الفصل الثالث:الاستثمار السياحي في ولاية مستغانم

تعتبر ولاية مستغانم من أهم المدن الساحلية بالجهة الغربية للجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام إذ أنها تطل على البحر الأبيض المتوسط مباشرة وذلك على ساحل يمتد على طول 124 كلم، والمؤهلات السياحية التي تزخر بها من شواطئ برمال ذهبية، وخضرة خلابة، ومناظر أخاذة، التي جعلتها محل أنظار واهتمام السيّاح، لاسيما خلال فصل الصيف الذي تشهد فيه توافدا كبيرا للسياح من مختلف ربوع الوطن.

ومن هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول:واقع السياحة في مستغانم

المبحث الثاني:إمكانيات الاستثمار السياحي في مستغانم

المبحث الأول: واقع السياحة في مستغانم

المطلب الأول: مقومات السياحية في ولاية مستغانم

تعتبر ولاية مستغانم مدينة سياحية، تقع في الشمال الغربي من الوطن، تغطي مساحة قدرها 2296 كم²، ذات واجهة بحرية تمتد طول 224 كم ²، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، غربا ولايتي وهران ومعسكر، شرقا ولاية شلف وجنوبا ولاية غليزان، ويجتازها الطريق الوطني رقم 11.

تمتاز الصورة السياحية للولاية بالعوامل التالية: المناخ اللطيف والهادئ، صدق المواقع المحمية، سهولة الوصول إليها بسبب قربها من مطار وهران، وتجتازها أربعة طرق وطنية إضافة إلى الميناء التجاري الكبير،تنوع التراث الثقافي ومقوماتها البحرية.

من بين المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية مستغانم نذكر:

- ✓ **الشواطئ:** الشاطئ هو شريط إقليمي للساحل الطبيعي، يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات المصاحبة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض الهيئات بغرض استغلالها السياحي.

تمتلك ولاية مستغانم 21 شاطئا محميا و 11 شاطئا غير محمي.

- ✓ **أماكن السياحة العلاجية:** ويقصد بها ينابيع المياه المعدنية الحارة التي تستخدم للعلاج من الكثير من الأمراض التي الإنسان. وتمتلك ولاية مستغانم ثلاث ينابيع معدنية من أهمها:

منبع عين نويصي: الذي يصب على مدار السنة ولكنها ما تزال تعاني من ضعف في الاستثمار أو الجذب السياحي،

منبع مكبرتة: يقع ببلدية سيرات، حيث تصل درجة حرارة مياهه 25 درجة مؤوية، رغم سهولة الوصول إليه فهو قليل الاستعمال، و يعتبر ماؤه جيد للأمراض الجلدية،

منبع سيدي بشاعة :يقع ببلدية سيدي علي، بحيث يصعب الوصول إليه، وهو منبع غير مستغل.

- ✓ **المعالم الدينية:** في إطار العلوم الدينية تتضمن الولاية 39 ضريحا وزاوية، تستقطب سنويا عددا معتبرا من السياح المهتمين بالثقافة الدينية مثل الزاوية التجانية، البوزيدية والعلاوية .

المعالم الثقافية: تنظم ولاية مستغانم سنويا العديد من المهرجانات، من أهمها:

المهرجان الوطني لمسرح الهواة الذي ينظم في شهر جويلية من كل سنة؛

المهرجان الوطني للمسرح المدرسي الذي ينظم في نفس الفترة؛

مهرجان سيدي لخضر بن خلوف الذي ينظم في دائرة سيدي لخضر في شهر أوت من كل سنة على شكل حفلات موسيقية ذات طابع شعبي؛

المهرجان الوطني للتراث العيساوي الذي ينظم في كل صائفة؛

مهرجان الشعر والموسيقى البدوية الذي ينظم في شهر سبتمبر من كل سنة في دائرة عين تادلس؛

مهرجانات الوعدات من أبرزها وعدة سيدي بلقاسم، وعدة سيدي بن ذهيبة، وعدة سيدي الشارف؛

مغارات ماسرة التي تظم مجموعة من النحوت؛

منارة "رأس إيفي" الذي أنشئ سنة 1878 في عهد الاحتلال الفرنسي؛

مهرجان الموسيقى الأندلسية.

- ✓ **الغابات والأماكن الخلابة:** تشكل الغابات ثروة طبيعية وسياحية لولاية مستغانم، من أهمها غابة بن عبد المالك رمضان، غابة سيدي منصور، غابة السوافلية، غابة شواشي سيدي لعربي، غابة ستيديا، جبل الديس. بالإضافة إلى أماكن خلابة تدعم السياحة الطبيعية للولاية، منها مغارات عين النويصي، الكاف لصفر؛ شلالات ومغارات سداوة، حديقة الصور، مستنقع المقطع، سد كراميس. كما تساهم جبال الظهرة في السياحة الطبيعية، العلمية، البيئية، الصيد والاستجمام.
- ✓ **المعالم الأثرية والمتاحف:** تمتاز المدن القديمة (تيجديت، المطمر، التبانة) لولاية مستغانم بطابع معماري يعود إلى القرن السادس عشر والسابع عشر؛ وبأحياء تشبه أحياء القصبة لولاية الجزائر.

من الأماكن الأثرية لولاية مستغانم نجد صور العر ب الذي بني من قبل الأتراك، برج المحل الذي بني عام1082، متحف دار القايد، الجامع الكبير الذي بني سنة 1340 وقصر الباي محمد الكبير،الميناء القديم من عهد الرومان المتواجد ببحارة ببادية بوغالم.

المطلب الثاني: مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم

تسعى ولاية مستغانم بدورها إلى النهوض بقطاع السياحة، من خلال التخطيط للقيام بتهيئة وتوسيع 15 منطقة سياحية، حددت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88-232 المؤرخ في 1988/11/05. قد خصصت الولاية غلافا ماليا خاصا بعملية تهيئة وتنظيف الشواطئ لموسم الاصطياف لسنة 2011 يقدرب 2478478600.

تبلغ المساحة الإجمالية لهذه المناطق 42381 هكتار، منها 1797.1 هكتار مساحة قابلة للبناء.

03-01جدول الموالي يلخص مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم.

منطقة التوسع السياحي	البلدية	منطقة التوسع السياحي	البلدية	منطقة التوسع السياحي	البلدية
المقطع	فرناكة	رأس ايفي	بن عبد المالك رمضان	عين إبراهيم	سيدي لخضر
ستيديا	ستيديا	بن ع م رمضان		زريفة	خضرة
أوريعة صبلات	مزغران	حجاج	حجاج	كاف قادوس	
خروبة	مستغانم	الكاف الأصفر	سيدي لخضر	سيدي عبد القادر	عشعاشة
شلف شاطئ		الميناء الصغير		بحارة	أولاد بوغانم

المصدر :مديرية السياحة لولاية مستغانم

تم اقتراح منطقة "الصخرة" لتصنيفها كمنطقة التوسع السياحي 16 ، و هي واقعة بين منطقتي التوسع السياحي: رأس إيفي و شاطئ شلف بحث تبلغ مساحتها 130 هكتار.

في سنة 1987 بادرت ولاية مستغانم بالشروع في دراسة تهيئة أول قطب نموذجي للاستثمار السياحي بالولاية بمنطقة صبلات التي تحتل مساحة 42 هكتار، منها 32 هكتار قابلة للبناء، والذي يمثل الآن القطب السياحي الوحيد الذي تتركز فيه المشاريع السياحية، منها 10 مشاريع منجزة، والتي توفر طاقة إيواء تقدر ب 884 سرير بالإضافة إلى المشاريع التي هي في طور الإنجاز.

لقد قامت الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بدراسة تهيئة منطقتي التوسع السياحي "بن عبد المالك رمضان " و "رأس ايفي"اللتين انتهتا وتم المصادقة عليهما في انتظار الشروع في عملية تهيئة المنطقتين.

المطلب الثالث: الاستثمار السياحي بولاية مستغانم

بالنسبة للاستثمار السياحي بولاية مستغانم هنالك مشاريع سياحية منجزة والأخرى في طور الإنجاز، مشاريع سياحية مبرمجة، مشاريع سياحية متوقفة، وطلبات الاستثمار السياحي التي سجلتها مديرية السياحة:

المشاريع السياحية المنجزة في ولاية مستغانم:

03 فنادق بسعة 198 سرير: فندقين بمنطقة صبلات، فندق حضري؛

04 اقامات سياحية بسعة 700 سرير، بمنطقة صبلات ومنطقة التوسع السياحي بن عبد المالك رمضان؛

01 نزل طريق (موتيل) بسعة 28 سرير، بـ"وريعة".

ب-المشاريع السياحية في طور الانجاز لسنة 2010 في ولاية مستغانم:

38 مشروع بحيث تقدر سعة الاستقبال بـ 5347 سرير مقابل خلق حوالي 770 منصب شغل منها 32 مشروع سياحي بقطب صبلات ، 03 فنادق حضرية ببلدية مستغانم، مركز عطل تابع للحرس البلدي ببن عبد المالك رمضان والآخر تابع للإدارة المحلية للولاية بالميناء الصغير، ونزل طريق ببلدية سيرات؛

النسبة المتوسطة لتقدم الأشغال بهذه المشاريع تقدر بـ50%؛

مقارنة بسنة 2005 التي كان عدد المشاريع فيها يقدر ب 24 مشروع ارتفع سنة 2010 إلى 38 مشروع وذلك بزيادة 14 مشروع.

بناء بيت الشباب بخروبة أيضا يتسع ل (50) سرير سيفتح قريبا، وواحد باستيدية في طور الإنجاز

إضافة إلى مركز العطل بستيدية دائما؛

مخيمات صيفية خاصة بأعوان الحماية المدنية وعائلاتهم، بسيدي لخضر.فالنسبة المئوية لتقدم الأشغال لهذه المشاريع تقدر بـ50%؛

إعادة تهيئة الساحل منحدر إفريز (كورنيش) من سيدي المجدوب إلى غاية صبلات؛

إنشاء مخيم للشباب بوريعة يتسع لـ(300) سرير أنهيت دراسته.

مقارنة بسنة 2005 كان عدد المشاريع يقدر بـ(24)مشروعا، تم انطلاقها منذ سنة 2008بقطب صبلات.

ج - مشاريع مرتقبة أخرى لها علاقة بقطاع التنمية السياحية:

هناك عدة مشاريع لها علاقة مباشرة و غير مباشرة بالسياحة ،تعطي صورة أجمل للمنطقة و تزيد من انتعاش اقتصادها،كما لها تأثير إيجابي لجذب السياح، من بينها ما يلي:

- ✓ مشاريع ذات أغراض اقتصادية:

تحديث الطريق الوطني رقم (11)، الذي يتراوح طوله (32كلم) الرابط بين بلدية مستغانم وبلدية كل من سيدي لخضر وبن عبد المالك رمضان، ذلك لتجنب حوادث المرور والتخفيف من الزحمة والمخاطر؛

إنشاء ميناء جوي قيد الإنجاز؛

إنشاء محطة نقل للمسافرين جديدة ببلدية مستغانم، وذلك لتخفيف الضغط على المحطة الأولى وتوفير الراحة والوقت للسياح ؛

إنشاء ميناء للصيد بصلامندر تجاري وللسفر، انطلاقا من نهاية سنة 2010، يوفر1000 منصب شغل مباشر وغير مباشر؛

إنشاء مصب مائي يربط بين قنوات (مستغانم، ارزيو ووهران) على يتراوح طوله (53.4 كلم) يحقق رغبات وحاجات المستهلكين.

- ✓ مشاريع ذات أغراض ثقافية: من بين المشاريع الثقافية التي تمت دراستها، والتي هي في طور الإنجاز مايلي:

- إنشاء مسرح جهوي ؛

- إنشاء معهد موسيقي بجوار المسرح الجهوي؛

- إن شاء المتحف الجهوي،أنهيت دراسته،وسيشرع في التشييد؛

- إنشاء مركز ثقافي مجاور المسرح الجهوي؛

- إنجاز ملحقة للمكتبة الوطنية تابعة للحامة المتواجدة بالجزائر العاصمة؛

- إنشاء 26 مكتبة جديدة موزعة على مختلف البلديات في المنطقة؛

- إنشاء مدرسة الفنون الجميلة مع إقامة خاصة لطلبتها تسع ل 60 سرير؛

- إعادة تهيئة دار الثقافة، ودار الراحة للمجاهدين بأوريعة؛

- تهيئة ضريح سيدي لخضر بن خلوف ؛

- إعادة تهيئة قاعة السينما الافريقية.

مشاريع ذات أغراض رياضية: من بين هذه المشاريع نذكر مايلي:

إنشاء المركب الأولمبي الرياضي بالقرب من "صبلات" الذي يتسع ل 50.000 متفرج (القطب الممتاز)، يوجد به مسبح وقاعات للرياضة والملاحق الأرضية، إضافة إلى المحلات التجارية والفنادق، أنهيت دراسته من طرف مستثمرين كوريين، وقريبا سيبدأ في الإنجاز، هذا ما سيدعم وينشط السياحة الرياضية بالمنطقة؛

- إنشاء ثلاث مسابح شبه أولمبية بالبلديات التالية: عشعاشة، بلدية ستيدية وعين تادلس؛ إنجاز معهد الرياضة بخروبة.

✓ مشاريع ذات أغراض دينية : توجد عدة مشاريع ذات أغراض دينية منها ما سيتم ذكره:

- إنشاء 277 مسجدا و 60 منها في طريق الإنجاز؛

- إنجاز عدة مدارس قرآنية يقدر عددها 145 مدرسة منها جاهزة، ومنها في طور الإنجاز.

✓ مشاريع ذات أغراض إجتماعية : تم إنشاء العديد من المشاريع في هذا المجال من بينها مايلي:

بناء ثلاث مستشفيات ببلديات: بوقيرات، عشعاشة، ماسرى، عين النويصي وذلك لتخفيف الضغط على المستشفى المركزي المتواجد ببلدية مستغانم ومستشفى عين تادلس. 60 سرير لكل مستشفى؛

- إنشاء المركز الاستشفائي الجامعي ببلدية مستغانم ،الذي تقدرعدد الأسرة فيه 240 سريرا .

✓ مشاريع ذات أغراض علمية: هناك مشاريع ذات أهمية بالغة في المنطقة منها ما يلي:

إنشاء كلية الطب تتسع ل 4000 مقعد بيداغوجي، ترافقها إقامة خاصة تتسع ل 1000 سرير وإقامتين جامعيتين تتسع الأولى ل 2000 سرير والثانية ل 3000 سرير، لقد بدأ الشروع في الأشغال سنة 2011؛

- بناء مكتبة مركزية بخروبة تتسع ل 1000 مقعد.

المبحث الثاني: إمكانيات الاستثمار السياحي في مستغانم

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الولاية

- **الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الولاية:**

1) **الشواطئ:** يوجد على مستوى ولاية مستغانم 48 شاطئ منها 21 مسموح للسباحة و 27 ممنوع للسباحة.

1-1) الشواطئ المسموحة للسباحة :

01	- شاطئ سيدي منصور	(بلدية فرناكة)
02	- شاطئ استيديا	(بلدية استيديا)
03	- شاطئ استيديا شرقا	(بلدية استيديا)
04	- شاطئ اوريعه	(بلدية مزغران)
05	- شاطئ صبلات 1	(بلدية مزغران)
06	- شاطئ صبلات 2	(بلدية مزغران)
07	- شاطئ خروبة " سيدي المجدوب"	(بلدية مستغانم)
08	- شاطئ شليف " سوناكتار"	(بلدية مستغانم)
09	- شاطئ الصخرة	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
10	- شاطئ بن عبد المالك رمضان 1 " المرسى"	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
11	- شاطئ بن عبد المالك رمضان 2 " كلوفيس"	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
12	- شاطئ الشعايبية 1	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
13	- شاطئ حجاج 1	(بلدية حجاج)
14	- شاطئ حجاج 2	(بلدية حجاج)
15	- شاطئ عين إبراهيم 1	(بلدية سيدي لخضر)
16	- شاطئ عين إبراهيم 2	(بلدية سيدي لخضر)
17	- شاطئ الميناء الصغير	(بلدية سيدي لخضر)

18	- شاطئ الميناء الصغير الجهة الشرقية	(بلدية سيدي لخضر)
19	- شاطئ سيدي العجال	(بلدية خضرة)
20	- شاطئ البحارة	(بلدية أولاد بوغالم)
21	- شاطئ سيدي عبد القادر	(بلدية عشعاشة)

03-02

1-2)الشواطئ الممنوعة للسباحة:

01	- شاطئ صلامندر	(بلدية مستغانم)
02	- شاطئ نقطة القراصنة	(بلدية مستغانم)
03	- شاطئ الاخوة الثلاثة	(بلدية مستغانم)
04	- شاطئ مطحنة بيقور	(بلدية مستغانم)
05	- شاطئ سوناكتار رقم 02	(بلدية مستغانم)
06	- شاطئ لكريك	(بلدية مستغانم)
07	- شاطئ صبلات غربا (أوريعة شرقا)	(بلدية مزغران)
08	- شاطئ استيديا شرقا رقم 02	(بلدية استيديا)
09	- شاطئ إيلو	(بلدية استيديا)
10	- شاطئ الصخرة شرقا	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
11	- شاطئ الشعايبية رقم 02	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
12	- شاطئ رأس إيفي غربا	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
13	- شاطئ رأس إيفي شرقا	(بلدية بن عبد المالك رمضان)

14	- شاطئ دكارة غربا	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
15	- شاطئ دكارة شرقا	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
16	- شاطئ شلف شرقا (شرق منطقة واد شلف)	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
17	- شاطئ كاف الاصفر	(بلدية سيدي لخضر)
18	- شاطئ واد الرمان " سيدي الظاهر"	(بلدية سيدي لخضر)
19	- شاطئ واد الشهداء	(بلدية سيدي لخضر)
20	- شاطئ سداوة	(بلدية سيدي لخضر)
21	- شاطئ الميناء الصغير غربا	(بلدية سيدي لخضر)
22	- شاطئ الكاف الواعر	(بلدية حجاج)
23	- شاطئ حجاج شرقا	(بلدية حجاج)
24	- شاطئ كاف قادوس	(بلدية خضرة)
25	- شاطئ النخلة	(بلدية خضرة)
26	- شاطئ ميناء بحارة القديم (مرسى الشيخ)	(بلدية أولاد بوغالم)
27	- شاطئ لالة عابدة	(بلدية عشعاشة)

03-03

2) الغابات:

تغطي ولاية مستغانم مساحة قدرها 2269 كلم2 ، أكثر من 14% منها غابات منها:

- غابة يدواة.
- غابة زريفة.
- غابة استيديا.

- غابة بن عبد المالك رمضان.

- غابة شواشي.

- غابة أولاد سيدي العربي.

03) الإمكانات الحموية:

الحمام المعدني لعين النويصي: يقع ببلدية عين النويصي، تصل درجة حرارة مياهه إلى 22 درجة مؤوية وتستعمل لمعالجة الأمراض الجلدية والروماتيزم.

المنبع الحموي مكبرتة: يقع ببلدية سيرات، غير مستغل تصل درجة حرارة مياهه إلى 25 درجة مؤوية، مياهه نافعة للأمراض الجلدية.

المنبع الحموي سيدي بشاعة: يقع ببلدية سيدي علي، مغمور حاليا بمياه سد بن يفرن، تصل درجة حرارة مياهه إلى 22 درجة مؤوية مياهه نافعة للأمراض الجلد والمعدة.

4) المناطق الرطبة:

المنطقة الرطبة المقطع: تقع بالجهة الغربية للولاية وتعد ملاجئ هاما لاستقبال الطيور المهاجرة.

05) مناطق التوسع السياحي:يضم ساحل الولاية ستة عشر (16) منطقة توسع سياحي، تبلغ المساحة الإجمالية لهذه المناطق 4339,1 هكتار.

منطقة التوسع السياحي	الموقع		
	البلدية	الدائرة	
1	المقطع	فرناكة	حاسي ماماش
2	ستيديا	ستيديا	
3	اوريعة –صبلات	مزغران	
4	خروبة	مستغانم	مستغانم
5	شلف شاطئ		
6	حجاج	حجاج	سيدي لخضر

7	رأس ايفي		
8	بن ع م رمضان	بن عبد المالك رمضان	
9	الصخرة		
10	كاف الأصفر	سيدي لخضر	
11	الميناء الصغير		
12	عين ابراهيم		
13	زريفة	خضرة	عشعاشة
14	كاف قادوس		
15	سيدي عبد القادر	عشعاشة	
16	بحارة	اولاد بوغالم	

03-04

06) الإمكانات الثقافية والتاريخية

✓ **الجانب الثقافي:**

لا يمكننا الحديث عن ولاية مستغانم دون التطرق إلى تراثها الثقافي والتنوع الفني وتنوع رجال الفن المشهورين على مستوى الولاية، من بينهم ولد عبد الرحمان عبد القادر المقلب بكاكي الدراماتيكي، الفنان المعروف بالغناء البدوي الشيخ حمادة، عميد الأغنية الشعبية معزوز بوعجاج، ومن بين النشاطات الثقافية التي تشتهر بها الولاية:

- المهرجان الوطني للمسرح المدرسي.

- مهرجان سيدي لخضر بن خلوف الذي يحتفل كل شهر أوت من كل سنة و الذي يكون مخصص لأشعار الفنان نفسه و الفروسية.

- المهرجان الوطني للتراث العيساوي الذي ينظم كل صائفة وهو نوع من الفلكلور المحلي.

- مهرجان الشعر والموسيقى البدوية الذي يحتفل به في كل شهر سبتمبر من كل سنة بعين تادلس تكريما للفقيد الشيخ حمادة و الشيخ الجيلالي عين تادلس.

- اللقاء الوطني للموسيقى التقليدية و البدوية.

✓ **المعالم الآثارية والتاريخية:**

نذكر منها:

- مدينة كيزا: تقع بدوار الشعايبية هي إحدى المواقع السكنية للعهد الفينيقي معروفة باسم أسان ،ورد ذكرها في كتاب البكري ـ الممالك والمسالك تمتد على سطح هضبة في غربه نهر الشلف بلدية سيدي بلعطار.

- برج محل: يعتبر شبه قلعة بني عام 1082 م من طرف إبن تاجفين، حيث كان مركزا إداريا أو المكتبة في وقت حميد العبد سنة 1083 م

- برج الترك: المسجد القديم يسمى أيضا بالطبانة بني سنة 1340م في زمن السلطان المريني أبي عبد الله بن أبي الحسن بن سعيد المريني و مناراته تذكر بمسجد الباشا علي بوهران الذي صنف معلما تاريخيا في ماي 1979م و اغلق و هو في أجل إعادة ترميمه.

- الحي القديم الطبانة: بنيت في القرن الحادي عشر و كباقي المدن الساحلية جهزت بصور لحمايتها من الهجمات الخارجية (وراء البحار) و هذا الجدار دعم بحصن أو أحصنة برج المحل وباب الجراد طبيعة المخطط العمراني يعطي لهذا الحي طابع القصبة.

- الحي القديم تيجديت: اعتبرت المدينة التوأم للطبانة من طرف الإنجليز و الشرقيين، بنيت من قبل البربر طابعها المحلي، أعطى القدرة على ملاحظتها بصورة أوسع.

- المسجد المريني الكبير :بني في 1340 بالطبانة مستغانم

- المغامرات المشهورة بغار الفراشيح: (النقمارية) دليل على وحشية المستعمر. أين أحرقت قبيلة كاملة في 1845م و يمكننا أيضا ذكر هروب الشهيد بن عبد المالك رمضان إلى بلدية التي تحمل إسمه حيث أعتبر من الأوائل الذين استشهدوا في ميدان الشرف سنة 1954م، يستلزم تنظيم مجموعة من الرحلات للتعرف على هذه الأماكن التاريخية التي شهدت أحداث الثورة العظيمة.

منارة "رأس إفي": أنشئ سنة 1878 في عهد الاحتلال الفرنسي.

7) هياكل الاستقبال:

هذا ويوجد 38 مشروع فندقي في طور الانجاز، مما سيوفر 6165 سرير ويخلق حوالي 867 منصب.

✓ التخييـــم:

13 مخيم صيفي للأطفال بسعة 3930 سرير.

17 مركز عائلي بسعة 3986 سرير.

02 بيوت شباب بسعة 137 سرير.

02 مخيمات شباب بسعة 730 سرير.

8) وكالات السياحة والأسفار:

يوجد حاليا على مستوى ولاية مستغانم

- ✓ الهياكل القاعدية: تحتوي ولاية مستغانم بفضل الجهود الكبيرة على هياكل قاعدية جد هامة منها:

- ميناء تجاري.

- ميناءين للصيد (الميناء الصغير ببلدية سيدي لخضر، ميناء صلامندر ببلدية مستغانم).

- سد كراميس بسعة 45 مليون م^3 من المياه، منها 10 ملايين م^3 مخصصة لتزويد منطقة الظهرة والمناطق الساحلية بالمياه الصالحة للشرب والباقي للري.

- شبكة كثيفة من طرقات تقدر بحوالي 2048كلم موزعة بصفة جيدة ومحكمة ٪70 منها في حالة جيدة، مما يسهل الوصول من جميع ولايات المحيطة بها، هذا ويوجد أشغال جارية لإعادة تهيئة بعض الطرقات لتسهيل حركة المرور.

- ميدان للفروسية.

- المكتبة الولائية والجامعة.

- الإذاعة المحلية لولاية مستغانم.

- دار الثقافة ولد عبد الرحمان كاكي.

- مسرح الهواء الطلق.

- مراكز ثقافية.

- مركز للتسلية بصلامندر

المطلب الثاني:هياكل الإيواء والاستثمارات المرتقبة

-هياكل الإيواء

يعتبر الإيواء من أهم مكونات المنتج السياحي و إن كانت ولاية مستغانم تعرف نقص في هذه التجهيز، إلا أن هذا ليس عائقا في وجه قدوم السياح كون سكان الولاية تأقلموا مع الطلب بكرائهم للمنازل وتنمية ما يعرف بالإيواء عند القاطنين.

- 13 مخيم صيفي بسعة 3930 سرير.
- 17 مركز عائلي بسعة 3986 سرير.
- 02 بيوت شباب بسعة 137 سرير.
- 02 مخيمات شباب بسعة 730 سرير.
- 08 فنادق حضرية بسعة 426 سرير.
- 06 فنادق ساحلية بسعة 305 سرير .
- 05 إقامات سياحية بسعة 548 سرير.
- 01 نزل طريق بسعة 36 سرير بمجموع : 10098 سرير

هياكل الإيواء	سنة 2013		سنة 2012	
	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة
المؤسسات الفندقية	22	1708	21	1580
المراكز الصيفية	30	7916	30	7916
بيوت الشباب	02	137	02	137
مخيمات الشباب	02	730	02	730
الاقامات التضامنية	02	400	02	400
المدارس	30	/	/	/
المجموع		10891		10763

-الاستثمارات المرتقبة

طبيعة المشروع	طاقة الإيواء	مناصب العمل المباشرة وغير المباشرة
إقامات سياحية	444	200
فندق+ إقامة سياحية	170	20
فندق	94	20
فندق	364	75
إقامة سياحية	600	170

المطلب الثالث: مقومات الطبيعية والمادية

الشواطئ المسموحة للسباحة لموسم الاصطياف 2017

الرقم	الدائرة	البلدية	الشاطئ
01	عشعاشة	أولاد بوغالم	بحارة شرقا
02			بخارة وسط
03			يحارة غربا
04		عشعاشة	سيدي عبد القادر
05			لالة عدة
06		خضرة	كاف القادوس
07			سيدي العجال
08	سيدي لخضر	سيدي لخضر	واد الرمان
09			عين إبراهيم شرقا
10			عين إبراهيم غربا
11			الميناء الصغير شرقا
12			الميناء الصغير غربا
13			كاف لصفر
14		حجاج	حجاج شرقا
15			حجاج غربا
16			كاف وعير

17		بن عبد المالك رمضان	بن عبد المالك رمضان شرقا (كلوفيس)
18			بن عبد المالك رمضان غربا (المرسى)
19	سيدي لخضر	بن عبد المالك رمضان	الشعايبية شرقا
20			الشعايبية وسط
21			الشعايبية غربا
22			الصخرة
23	مستغانم	مستغانم	شيليف شرقا
24			شيليف غربا
25			خروبة
26			المطربة
27	حاسي ماماش	مزغران	لاكريك
28			صبلات شرقا
29			صبلات غربا
30			أوريعة
31		استيديا	إستيديا شرقا
32			أستيديا غربا
33	عين النويصي	فرناكة	سيدي منصور

قائمة المؤسسات الفندقية المتواجدة على مستوى إقليم ولاية مستغانم أفـــــــريل

صنف المؤسسة الفندقية		اسم المؤسسة الفندقية	العنوان	رتبة التصنيف	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد المستخدمين	تاريخ بداية النشاط
الفندق	1	قصر المنصور	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 92 بلدية مزغران	4*	150	290	28	/01/2017 06
	2	موريستاغا	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 45 بلدية مزغران	2* (مقترح في الرتبة 3*)	26	47	37	/03/2009 08
	3	النخيل	ساحة الثقافة رقم 14 بلدية مستغانم	بدون نجوم (مقترح في الرتبة 2*)	47	72	5	/10/2013 31
	4	الفينيسية	م ت س صبلات قطعة أرض رقم	مقترح 2*	24	30	8	/05/2017 17

		32 بلدية مزغران						
	5	الساحل	حي العقيد عميروش شارع بخدة طيب بلدية مستغانم	1* (بعد رفع التحفظات)	30	47	6	قبل 1996
	6	بلاسيو	28 حي بن سي قدور بلدية مستغانم	1*	18	19	10	/08/2008 12
	7	المنتزه	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 42 بلدية مزغران	1*	103	362	25	/09/2006 30
	8	كوت واست	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 35 بلدية مزغران	1* (بعد رفع التحفظات)	24	38	10	/03/2011 02
	9	السانوسية	حي صلامندر بلدية مستغانم	بدون نجوم	54	94	10	جوان 1996
	10	برج الملوك	طريق وهران مزغران السفلى مجموعة الملكية 139 قسم 01 بلدية مزغران	مراسلة لتقديم ملف التصنيف	26	42	10	/07/2017 17
	11	كيزا	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 28 بلدية مزغران	مراسلة لتقديم ملف التصنيف	14	19	4	/02/2005 05
	12	ليتاب	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 33 بلدية مزغران	بدون نجوم	24	44	4	
	13	الحاج عبد الله	الدبدابة بلدية صيادة	قيد التصنيف	56	108	8	/03/2018 01
الإقامات السياحية	14	الزهور	م ت س صبلات قطعة مجموعة الملكية 236 قسم 04 بلدية مزغران	مقترح 3*	117	396	22	/04/2017 17

15	كاب هيبروك	م ت س صبلات قطع أرض رقم 84,83,82 بلدية مزغران	مقترح 3*	155	211	95	/06/201623	
16	السفير	م ت س بن عبد المالك رمضان بلدية ب ع م رمضان	2* (بعد رفع التحفظات)	70	280	82	/01/200201	
17	الرحيل	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 85 بلدية مزغران	1* (بعد رفع التحفظات)	31	62	7	/10/201331	
18	الأمراء	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 91 بلدية مزغران	1*	44	104	17	/05/201130	
19	صبلات	م ت س صبلات قطعة مجموعة الملكية 42 قسم 06 بلدية مزغران	مراسلة لتقديم ملف التصنيف	42	210	8	/06/201727	
20	زكارة	م ت س صبلات قطعة ارض رقم 98 بلدية مزغران	مراسلة لتقديم ملف التصنيف	31	63	18	/05/201717	
21	أولاد بن زين	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 53 بلدية مزغران	مغلق بسبب الأشغال	33	50	5	/09/200922	
22	ديار البحر	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 89 بلدية مزغران	/	14	84	4		
23	الدراويش	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 97 بلدية مزغران	مراسلة لتقديم ملف التصنيف	105	140	4	/06/201721	
24	الواحة	م ت س صبلات قطعة أرض رقم 43 بلدية	مراسلة لتقديم ملف التصنيف	20	60	3		

			مزغران					
نزل الطريق	25	الباهية	طريق وهران أوريعة رقم 38 بلدية مزغران	1* (بعد رفع التحفظات)	19	38	5	/08/2000 13
	26	الدوفان	طريق وهران أوريعة بلدية مزغران	مغلق بسبب الأشغال	12	19	/	
النزل العائلية	27	الشمس	م ت س بن عبد المالك رمضان بلدية ب ع م رمضان	الرتبة الوحيدة (بعد رفع التحفظات)	9	9	5	/12/2002 30
الهياكل الأخرى المعدة للفندقة	28	دار المعلم	01 شارع خليفة محمد بلدية مستغانم	الهياكل الأخرى المعدة للفندقة غير معنية بعملية التصنيف	36	72	12	قبل 1996
	29	الجزائر	06، حي أول نوفمبر 1954 بلدية مستغانم		14	14	6	قبل 1996
	30	الريـاض	مكان الإخوة الثلاثة بن شيخ بلدية مستغان		24	48	4	قبل 1996
	31	الروايال	52، حي شريك سعيد بلدية مستغانم		28	41	5	قبل 1996
	32	البدر	شارع مخطاري الغالي بلدية مستغانم		17	55	/	قبل 1996

المجمـوع	1417 غرفة	3168 سرير	467 مستخدم

Projets achevees saison estival 2018

N	Identification de l'investisseur	Nature du projet	localisation	Capacité en list	Nbre d'emplois directs et indirects	Prevue de l'ouverture
1	-	Résidence touristique		444	200	
2	-	Hôtel+résidence touristique	Pole sablette	170	20	Mai-18
3	-	Hôtel		94	20	
4	-	Hôtel	Parc kharouba	364	75	
5	-	Résidence touristique	ZET CAP IVI	600	170	

Tableau Recapilatif

Situation des projets	Nombre de projets	Nombre de lits	Capacité d'emploi	Cout de projet millions (106)
En courrs de réalisation	20	2889	627.00	12325.26
Non lancés	12	1856	634	6553.928
A l'arrêt	10	1839	310	1830.54
total	42	6584	1571.00	20709.72

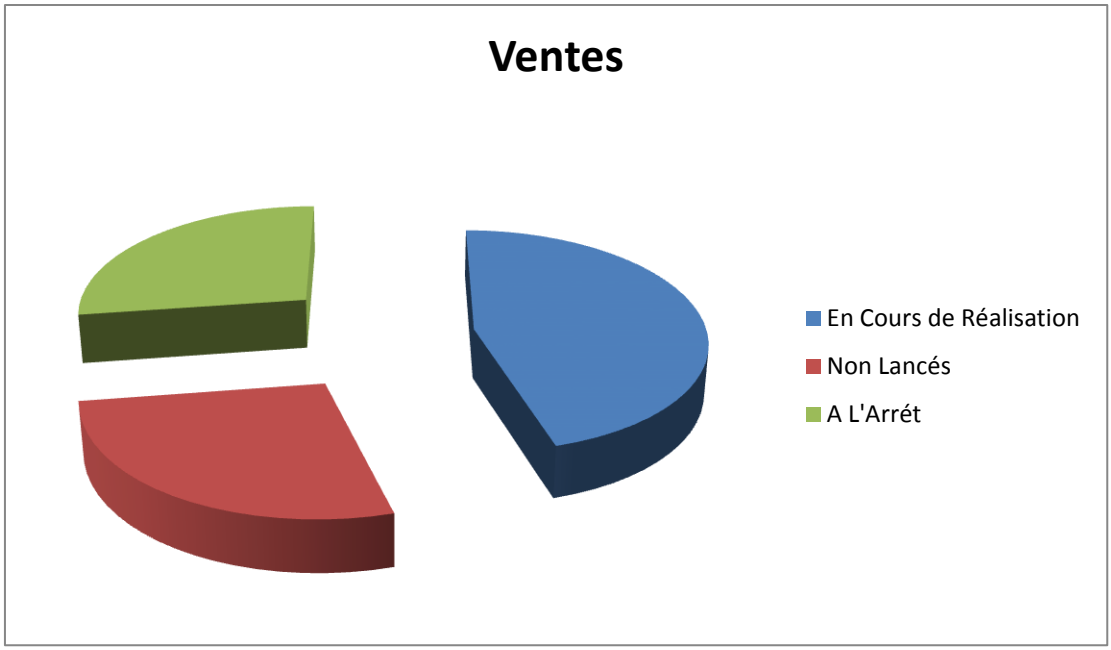
Ventes
En Cours de Réalisation
Non Lancés
A L'Arrét

الخاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن السياحة أصبحت تشكل صناعة هامة في الاقتصاد العالمي بعدما كانت عبارة عن نشاط يعني التنقل من مكان إلى أخر للبحث عن الرزق والمعرفة والأمن،حيث ان لها دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ويتجلى ذلك من خلال مساهمتها في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة.

وانطلاقا من هذه الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة ودوره في اقتصاديات العديد من الدول العربية والأجنبية اهتمت هذه الأخيرة بتطوير هذا القطاع باعتباره القطاع الوحيد القادر على تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى استدامته اي أنه من الموارد وبغية توفير بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار في القطاع السياحي تقوم معظم الدول المهتمة بالتنمية السياحية بمنح مجموعة من التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية ومجموعة من الإغراءات المشجعة والتي من شأنها أن تجذب المستثمرين للاستثمار في هذا المجال.

وبالرغم من الأهمية المزايدة لهذا القطاع إلا أن الجزائر لم ترقى بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه،حيث بقيت السياحة محدودة جدا وإذا ما قارناها بالبلدان المجاورة مثل تونس والمغرب بالرغم من تنوع الثروات البشرية والمادية والطبيعية وذلك راجع للمنهج الاقتصادي المتبع والمعتمد على المحروقات والمصادر النفطية كما هو الحال منذ أكثر من ربع قرن ولتوفير بيئة يسودها الأمن والاستقرار والتفكير في المستقبل .

ويعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات جذبا للاستثمارات ،مما يسمح للاستثمار السياحي بدفع عجلة التنمية،كما يمكن أن يكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية.

اختبار الفرضيات:

حسب ما توفر لدينا من بيانات ومعلومات تخص السياحة فقد توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إدراجها على النحو التالي:

- تعد السياحة نشاط سياحي هام وصناعة تصديرية قائمة بذاتها لها مكوناتها،والإنفاق السياحي يعد الركيزة الأساسية التي تبنى عليها.
- تعتبر السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحالي، حيث تعتبر قطاع هام يساهم في جلب وتنمية الاستثمارات.
- تتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية كبيرة ومتنوعة قادرة على جعلها بلدا سياحيا ينافس الدول الرائدة في المجال السياحي بما فيها دول الجوار،فإنها تمتلك ثروات ومقومات طبيعية وحضارية مختلفة.

التوصيات :

انطلاقا من النتائج التي تم الحصول عليها من خلال هذا البحث يمكن الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات العملية للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر وترقيته.

- تحسين جودة الخدمات المقدمة والمتعلقة بالسياحة في الجزائر مثل الفنادق والطرق ووسائل النقل والمواصلات من أجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي.
- توفير المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر بشكل واضح،وخاصة المناخ الاستثماري السياحي والذي يعتمد بشكل أساسي على الاستقرار السياسي والأمني،وكذا التحفيزات والتسهيلات والإعفاءات الجمركية.
- ضرورة إقامة مشاريع تتلائم مع المنتوج الصحراوي للاستفادة من ثروات الصحراء الجزائرية الشاسعة.
- التوسع في إنشاء مراكز للتدريب السياحي و الفندقي و ذلك لرفع مستوى الخدمات السياحية.

أخيرا نأمل أن تتحول الجزائر الى وجهة سياحية بالدرجة الأولى وتكون لها مكانة على المستوى الدولي لتنافس السياحة العربية والعالمية،لتكون السياحة البديل الاقتصادي الذي تستفيد منه أجيال الحاضر وأجيال المستقبل، ويكون هذا بتظافر جميع الجهود مع توفر الإرادة الحقيقية والرغبة السياسية في تطوير هذا القطاع والصرامة في تنفيذ المشاريع المسطرة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،بالإضافة إلى تخصيص إيرادات مالية معتبرة لتدعيم المشاريع الاستثمارية،والتكوين في المجال الفندقي لتوفير كوادر سياحية مؤهلة قادرة على تسيير وإدارة المؤسسات السياحية والفندقية وصولا إلى الأهداف المرجوة.

قائمة المراجع

- عاطف محمد عبيد الإدارة المالية-دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت-طبعة 1973

- محمد بوتين-المحاسبة العامة للمؤسسة-ديوان المطبوعات الجامعية-طبعة 1999

- علي حنفي-الإدارة المالية المعاصرة-ديوان المطبوعات الجامعية1992

- عمر توفيق ماضي-إدارة وجدولة المشاريع-الدارالجامعي-النشر الإسكندرية-طبعة2001

- زيادة رمضان-مبادئ الاستثمار المادي والحقيقي-دار وائل للنشر-الجامعة الأردنية-طبعة2000

- محمد مطر-إدارة الاستثمارات-الإطار النظري والتطبيقات-مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع1999

- عمر محي الدين-التخطيط الاقتصادي-دار النهضة للطباعة والنشر-1995

- عارف حمو علي أبوراشد-مصطفى حسين سلمان-مبادئ الاقتصاد-الأردن طبعة1993

- فريد النجار-للاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي-مؤسسة شباب الجامعة سنة 2000

- وزارة السياحة،تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013

- تبري يوسف،الاستثمار السياحي في الجزائر،الأهمية والمعوقات-المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية-دراسة حالة تجارب بعض الدول

- كريم قاسم،ترقية السياحة في الجزائر-دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة،رسالة ماجستير في علوم التسيير-جامعة الجزائر1998

- قرومي حميد وحميدي عبد الرزاق،السياحة في الجزائر،الواقع والآفاق

- منصوري الزين،واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02

- هدير عبد القادر،واقع السياحة في الجزائر وافاق تطورها، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،2005-2006،ص،60

- مصطفى زيتون،كتاب الإحصاء السياحي،مكتبة الأهرام2001

- فريد النجار،للاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي،مؤسسة شباب الجامعة 2000

- ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة عمان، الأردن- دار النشر1997

- زيد منير عبوي ،مبادئ السياحة الحديثة،دار العتز الأردن-عمان،الطبعة الأولى 2016م-1437هـ

- عطا الله فاروق عبد النبي حسانين، التنمية السياحية المستدامة: دراسة تقويمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة سفاجا، مذكرة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 2003 ، ص 6

- مناطق التوسع السياحي : كل منطقة أو امتداد من الإقليم بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية مؤسسة سياحية ، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية.

- مديرية التخطيط والتعمير لولاية مستغانم.

- أحمد فوزي ملوخية،مدخل الى علم السياحة،بدون طبعة،دار الفكر الجامعي،مصر 2008

- صفاء عبد الجبار الموسوي،التقدم التقني في صناعة السياحة،الطبعة الأولى،الأردن دارالأيام للنشر والتوزيع2016

- مصطفى يوسف كافي،البيئة والتسويق السياحي،الطبعة الأولى الجزائر،دار الحامد للنشر والتوزيع 2017

- مروان عابد العقيد عادل سعيد الراوي،بدر عابد،مبادئ السياحة،الطبعة الأولى،الأردن دار إثراء للنشر والتوزيع،2001

- نبيل الروبي -التخطيط السياحي -مؤسسة الثقافة الجامعية -الإسكندرية -طبعة – 1987 .

- علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني،مذكرة شهادة الماجستيرفي العلوم الاقتصادية،2001-2002.

-الرسائل الجامعية

- لحسن عبد القادر ،إستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025،جامعة برج بوعريريج 2012.

-هني حزية،بن طيب حنان،معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة شلف،2015.2016

- وزاني محمد،السياحة المستدامة وواقعية تحدياتها بالنسبة للجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة تلمسان،2011 .

- نادي مفيدة زكي،انعكاسات الجغرافيا السياحية على التنمية الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة مسيلة 2012.

الملخص

إن السياحة هي نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات فأصبحت من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبرى في العالم وتقوم عليها اقتصاديات الكثير من الدول،فهي صناعة قائمة بحد ذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها.

وتعد عملية الاستثمار في القطاع السياحي على درجة عالية من الأهمية التي تسعى إليها العديد من الدول،فهو يعتبر بمثابة القوة الإنتاجية في مجال صناعة السياحة من أجل تقديم أفضل الخدمات فهي بذلك من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني للعديد من الدول لما توفره من فرص جديدة للتشغيل،وتنزع مصادر الدول،وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي،وماتحقق من توازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما يسمح بدفع عجلة التنمية،كما يمكن أن يكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية وترقية القطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي،ترقية القطاع السياحي .

Abstract

Tourism,being a human activity and social phenomenon prevailing most societies,has become one of the most important economic activities ;which has great importance in the world and on which the economies of many countries are founded on.It is itself an industry having its inputs and outputs.

The investment process in the sector of tourism is regerded as a high degree of importance that many countries seek for.It isconsidered as a productive force in the field of tourism industry in provide better services.

It is thus one of the most important sources of income for the national economy of many countries for the employment opportunities it provides ;the diversity of the income sources of hte country, the increase in GDP, and balance attainment among various sectors of the economy ,allowing of the development process , as it can also be the appropriate gateway to create sustainable development through the improvement of the sector.

Keywords : tourism,tourism investment , tourism sector promotion